INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يـــوليـــو 1997

July 1997

A 00736

SP-01-13

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تموز /يوليو ١٩٩٧

المجلد (٢٤) العدد الثالث

حقوق الطبع :- ١٩٩٧ ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو (تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والإسبانية عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها . ويرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة ، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي :

U.S. GENERAL ACCOUNTING OFFICE, ROOM 7806,441 G STREET N.W.***WASHINGTON D.C.20548,USA***

(phone:202-512-4707. Facsimile:202-512-4021.E-Mail:<75607.1051@ compuserve.com>).

ونظرا" لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فان المقالات التي يحتمل قبولها اكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية او الأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية هذا ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا" جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة . وتوزع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، واللذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي . ويمكن للغير الاشتراك في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . وينبغي ارسال الشيكات والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :

P.O.BOX 50009 ,WASHINGITON D.C 20004 USA

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

ANBAR MANAGEMENT SERVICES ,WEMBLEY, ENGLAND UMI. ANN: ARBOR , MICHIGAN USA .

المحتوى

الافتتاحية	١-٤
أخبار موجزة	٥-٨
مؤتمر الكاروساي الرابع	٩-١٣
الحواسيب وعام ٢٠٠٠	١٤-١٦
نبذة رقابية – الكاميرون	١٧-١٩
منشورات جديدة	٢٠-٢١
أخبار الانتوساي	٢٢-٢٤

هيئة التحرير

فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة بالنمسا

ل . دينيس ديزوتال المراقب العام لكندا

إسماعيل العياري الرئيس الأول لدائرة الحسابات تونس

جيمس ف هنشمان- المراقب العام بالنيابة للولايات المتحدة الامريكية

ادواردو روكي لاندار- المراقب العام لفنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ليندا ل. ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

دونالد آر. دراخ (الولايات المتحدة الامريكية)

رئيس التحرير المساعد

شاغر (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

وليام ودلي (كندا)

كيوشي اكوموتو (اسوساي - اليابان)

لوزين سيكالو (السباساي - التونغا)

ميشيل سي جي بينتر (الكاروساي - ترينيداد وتوباغو)

عبد الرزاق سماوي (تونس)

كريستينا روجاس فاليري (فنزويلا)

السكرتارية العامة الانتوساي (النمسا)

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الانتاج / الادارة

سبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

التمويل

جاغديش نارانج (الولايات المتحدة الأميركية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- شوقي السيد احمد خاطر ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر - رئيسا"
- غوليرمو زاميرز ، رئيس محكمة المحاسبات ، الارغواي - نائب رئيس أول
- توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية - نائب رئيس ثاني
- فرانز فيدلار ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- باتريك باريت ، المراقب العام في استراليا
- أ - ديفيد غرفيث ، المراقب العام بالباربادوس
- هوميرو سانتوس ، وزير - رئيس- محكمة الحسابات بالبرازيل
- بيتر اوانا جوزيف ، منسق عام - الكاميرون
- دينيس ديتزوتيل ، مراقب عام كندا
- هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة في المانيا
- ف ك شنغلو المراجع والمراقب العام ، الهند
- جافيير كاستيلو ايالا، مراقب عام ، المكسيك
- عبد الصادق الكلاوي ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب
- بجارني مورك ايدام ، مراقب عام ، النرويج
- الفريدو جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال
- بوهيفا تويلونتوا ، مراقب عام - تونغا
- جيمس ف هنشمان، مساعد المراقب عام ، الولايات المتحدة الامريكية

مساءلة أعظم من خلال علاقات اتصال أوسع

بقلم جوسلين ثومبسون ، المراقب العام لـ ترينداد وتوباغو والسكرتير العام للكاروساي

تطبيقا لشعارنا " نحو مساءلة اعظم " فقد اتفقت الأجهزة العليا للرقابة لمنظمة الكاروساي على أن تطوير الاستراتيجيات لتعزيز المساءلة يجب أن يكون أحد أهدافنا الرئيسية . وهكذا فان اختيارنا لـ "تعزيز العملية الديموقراطية والأدارة الجيدة من خلال مساءلة اعظم" كموضوع لمؤتمرنا الرابع ما هو إلا مؤشر على أننا مستعدون لقبول تحدي المضي قدما نحو مساءلة اعظم من خلال استعراض ومناقشة بعض المنهجيات الخاصة لتحقيق هذا الهدف . وقد اشتملت إحدى هذه المنهجيات والتي تمت مناقشتها خلال الاجتماعات على تحسين علاقات الاتصال ، ليس فقط مع البرلمان، كما نص عليه القانون ، ولكن أيضا مع الجهات الخاضعة للرقابة ، والجمهور.

وبالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة لـ ترينيداد وتوباغو فان الغرض من مثل هذا التواصل هو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية من خلال مساعدة الهيئات الخاضعة للرقابة والجمهور كذلك على فهم الدور الحقيقي للأجهزة العليا للرقابة كمؤسسة رقابية رئيسة ضمن نظام الإدارة المالية الحكومية . وضمن إطار العمل هذا تتمكن الهيئات الخاضعة للرقابة من إدراك وتقدير أهداف وغايات الممارسات الرقابية ، وتصبح مستعدة لدراسة جوانب الضعف التي كشف عنها الجهاز الأعلى للرقابة ، وتقوم أيضا بتطبيق التوصيات بكل طواعية . ونتيجة لذلك فسوف يصبح تقرير المراقب العام في نظر الهيئات الخاضعة للرقابة الوثيقة التي تبلغ عن النتائج بكل موضوعية والتي يجب العمل بموجبها من اجل توفير سلع وخدمات افضل لشعب ترينيداد وتوباغو.

وتشجع المعايير الرقابية للانتوساي الأجهزة العليا للرقابة على إرساء علاقات جيدة مع الهيئات الخاضعة للرقابة على أساس أن مثل هذا الأمر يساعد الجهاز الأعلى للرقابة في الحصول على معلومات والسماح له بإحداث تغييرات في القطاع العام . ومن اجل ذلك ، فقد قام الجهاز الأعلى للرقابة في كل من ترينيداد وتوباغو بتبني عدة منهجيات .

وعلى مدى السنوات السبع الماضية ، تمكنا من تطوير برنامج تدريبي محلي يهدف إلى تحسين جودة أعمالنا الرقابية وفوائدها للعملاء . وقد أسفر البرنامج الذي وجه إلي فريق من المسؤولين عن سلسلة من الإجراءات تحت عنوان " ماذا نفعل كفريق مسؤول " والتي اشتملت على إرشادات بشأن لقاءات الدخول والخروج مع الهيئات الخاضعة للرقابة. إن تطبيق مثل تلك الإجراءات قد ساعد على تزويد المجموعات الرقابية بمنهج مهني موحد لجميع العملاء ، أسفر عن كلمات قليلة ولكنها لطيفة قيلت من قبل العملاء "يسعدني أن انتهز هذه المناسبة لأعبر عن تقديري لفريق دائرة المراقب العام للأخلاق المهنية الحميدة التي تحلوا بها خلال قيامهم بهذا العمل الرقابي" .

وخلال السنوات الأخيرة الماضية ، قام هذا الجهاز أيضا ، بتحسين تصاميم رسائله الإدارية حيث أصبحت الآن تبرز اوجه القصور وتحدد بوضوح المسؤولية الإدارية للهيئات الخاضعة للرقابة ، وأصبحت تتضمن بندا ينص على انه لابد من التأكيد على آن المسؤولية تقع على عاتق الإدارة في ضمان أن جميع الأنظمة فعالة وفي جميع الأوقات. هذه الرسائل الإدارية الجديدة قد أوضحت حقيقة بعض النواحي الغامضة وهي بذلك ساهمت في تحسين العلاقة بين مكتبنا والهيئات الخاضعة للرقابة .

وتحتاج الرسائل الإدارية أيضا إلى ردود ، وتبين الرسائل المكتوبة بوضوح وتوثق أوجه القصور وتضم التوصيات التي " ترشد ولا تأمر" والتي تمكن العميل من الاستجابة بحزم وسرعة .

وفيما يختص بعلاقتنا مع الهيئات الخاضعة للرقابة خلال إجراء الرقابة الشاملة أو مردود القيمة النقدية ، فقد وجدنا بان تزويد العميل بمسودة عن التقرير من اجل إبداء الملاحظات حولها هو أمر مفيد للغاية . فالمراجعة المعتادة للمسودة مع كبار المسؤولين العملاء تمكنهم من فهم النتائج وتتيح له الفرصة الأخيرة لمراجعة البيانات الرقابية التي أنتجت في مراحل مبكرة وتصويبها إذا كان ذلك ملائما. إن مثل تلك المراجعة المبكرة تتيح لهم المجال لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والبدء بالتحضير للرد على الجهاز الأعلى للرقابة .

وهنالك ناحية أخرى أسهمت إلى حد كبير في تحسين العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة والعملاء وهي التأنق في اللباس. على الرغم من انه لا يوجد هنالك نص بهذا الشأن سواء من خلال المعايير الرقابية ، أو من خلال متطلبات محددة ضمن قواعد السلوك لموظفي الخدمة المدنية، إلا أن الأعراف المحلية قد ساهمت في تحسين أسلوب اللباس لموظفي الرقابة خاصة عندما يكونون في مهام ميدانية . إن مثل هذا الاتصال غير اللفظي ، قد جعل كبار العملاء اكثر ميلا إلى إجراء اللقاءات مع موظفي الرقابة . وفي الحقيقة فقد عبر أحد العملاء عن رأيه بكل صراحة قائلا " لم نكن نعلم بان موظفي الرقابة قادرون على أن يكونوا بمثل هذا التأنق وحسن المظهر " .

وفيما يتعلق بالجمهور والهيئات الخاضعة للرقابة ، فقد بدأ الجهاز الأعلى للرقابة لـ ترينيداد وتوباغو منذ عام ١٩٧٦ بإجراء عمل رقابي شامل لتحديد جوانب الضعف وتشجيع الشعب على الاهتمام بنتائج العمل . وقام المراقب العام السيد ايرول ونستون غريغوري بتحويل مجموعة من موظفيه المحدودين ليشكلوا وحدة متخصصة في رقابة مردود القيمة النقدية في محاولة منه لزيادة أواصر التواصل مع الجمهور عن طريق تزويدهم بمعلومات إضافية حول جوانب القوة والضعف لنظام الإدارة المالية للخدمة العامة .

وقد اصبح ذلك تقليدا في جهازنا الأعلى للرقابة . وآخر تقاريرنا تحت عنوان " عمل رقابي خاص على دائرة المعلومات في وزارة الإدارة العامة والمعلومات" ما هو إلا مثال على الأعمال الرقابية التي أجريت نتيجة للاتصال الجيد مع العميل . ونتيجة لهذا العمل أصبحت وزارة الإدارة العامة (الجهة التي خضعت للرقابة) ، ومجلس الوزراء ، والشعب اكثر معرفة بأعمال دائرة المعلومات التابعة لـوزارة الإدارة العامة والمعلومات – مما سيمكنهم من الحصول على خدمات افضل في المستقبل.

إن الهدف الأساسي للجهاز الأعلى للرقابة من تقديمه لمثل هذه التقارير الشاملة هو أن تسهم في إرساء الحكم الجيد . وتجدر الإشارة إلي انه في العديد من الحالات ، وقبل وقت طويل من استكمال التقارير ، تكون الجهة الخاضعة للرقابة قد انتهت من اتخاذ الإجراءات التصحيحية ضمن نطاق صلاحياتها . بالإضافة إلى ذلك ، فقد أظهرت أعمال المتابعة التي قمنا بها بان الإدارة تلتزم في العادة بتطبيق توصياتنا .

ويتعين تقديم التقرير التشريعي حول الحسابات العامة لـ ترينيداد وتوباغو إلى البرلمان فى موعد غايته ٣١ تموز/يوليو من كل عام . ونحن نقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إن رسالتنا قد بلغت بوضوح . ومنذ عام ١٩٩٠ ، تم تشكيل لجنة استشارية رقابية (مؤلفة من خريجين من مكتب المحاسبة العامة الأمريكي وبرنامج الزمالة للمؤسسة الكندية للرقابة الشاملة) من اجل إعداد مسودة تقرير، والذي استكمل فيما بعد كجهد مشترك بين اللجنة الاستشارية والمراقب العام . وقد استغلت مهارات اللجنة في الكتابة ، والعرض ، وتقديم التقارير بعد ذلك في تحسين تقرير المراقب العام حول الحسابات العامة.

وحال تقديم هذه التقارير إلى البرلمان ، تصبح وثائق رسمية. وعند هذه المرحلة يظهر دور الإعلام كجهة أخرى معنية . فمن خلال المنشورات ووسائل الإعلام الإلكترونية يتم إعلام الجمهور بمحتويات هذه الوثائق. ويمكن شراء هذه التقارير من قبل الجمهور من دار النشر الحكومية بأسعار زهيدة . والمأخذ الرئيسي على استخدام هذا الأسلوب هو طول المدة التي تستغرقها عملية توفير نسخ من التقرير للجمهور ، ويقوم هذا الجهاز باستمرار ببذل الجهود من اجل التغلب على عامل التأخير هذا .

ومن الواضح أن جميع الأجهزة العليا للرقابة تساهم في تعزيز العملية الديموقراطية وضمان الحكم الجيد ، إلا أنه مع ذلك يتعين عليها العمل على تحقيق مساءلة أعظم . وفي الوقت الحالي ، تناضل الأجهزة العليا للرقابة من اجل توسيع اتصالاتها كوسيلة لتحقيق هذا الهدف . وربما رغبت الدول الأعضاء في الانتوساي فى مشاركتنا في تحري الأساليب الكفيلة بتشجيع تحقيق مساءلة اعظم عن طريق توفير المزيد من المعلومات حول ما ستقوم به ، وكيف ستقوم به ، وما هي الفوائد التي من الممكن أن تحققها منتجاتنا .

ولمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي:
P.O BOX 340,Port of Spain Trinidad and Tobago.

البرازيل

مشروع التعاون الفني الثنائي

قامت محكمة الحسابات البرازيلية والمكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة بتنفيذ مشروع مساعدة فنية لمدة ثلاث سنوات بهدف تحسين أداء الحكومة البرازيلية في مجالات الصحة ، والتعليم، والبيئة ، والأشغال العامة ، والمعالجة الإلكترونية للبيانات .

والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تلبية حاجة محكمة الحسابات إلى تطوير وتنفيذ أساليب متقدمة في مجال رقابة مردود القيمة النقدية اعتمادا على الخبرة البريطانية . وسوف تتحقق عملية نقل المهارات والمعلومات من خلال برامج تدريبية نظرية ، وتدريبات عملية في المعاهد البريطانية ، وزيارات دورية لمستشارين بريطانيين إلى البرازيل . وبرعاية من إدارة تنمية ما وراء البحار للمملكة المتحدة ، سوف يتلقى نحو خمسين مدققا برازيليا دورات تدريبية نظرية في حين سوف يتلقى خمسة عشر مدققا منهم التدريب العملي في المملكة المتحدة . ويتوقع لجميع هؤلاء المتدربين نقل المعارف التي اكتسبوها إلى الموظفين الآخرين عن طريق التدريس، إلقاء المحاضرات، إعداد الأدلة والأوراق الإعلامية ، بالإضافة إلى تنظيم أعمال رقابية إرشادية .

وقد تم حتى الآن تنفيذ مهمتين اعداديتين هامتين من المشروع ، ففي شباط /فبراير الماضي قام فريق يتألف من ثلاثة مدراء من محكمة الحسابات البرازيلية بزيارة إلى المملكة المتحدة لتحديد واختيار المؤسسات البريطانية القادرة على نقل المعرفة والأساليب المتعلقة برقابة مردود القيمة النقدية . والمهمة الثانية كانت زيارة إلى البرازيل قام بها فريق خبراء ومستشارين من إدارة تنمية ما وراء البحار للمملكة المتحدة والذين قاموا بمشاركة فريق خبراء برازيلي بإعداد التفصيلات المتعلقة بالمشروع التعاوني ، ومتابعة العمليات الحالية للمحكمة .

ويعتبر هذا المشروع الأحدث خلال تاريخ طويل من التعاون بين البرازيل والمملكة المتحدة. وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة الماضية ، حضر أربعة مدققين برازيليين البرنامج التدريبي الرقابي الذي اعد لمجموعة من موظفي الأجهزة العليا للرقابة لما وراء البحار في مكتب الرقابة الوطني في لندن . وفي آذار/ مارس من العام نفسه تدرب تسعة آخرون في مجال الحاسوب في المعهد القانوني للتمويل العام والمحاسبة في لندن أيضا . وعلاوة على ذلك فان البرازيليين لديهم الفرصة أيضا لحضور المحاضرات والدورات المقدمة من قبل خبراء بريطانيين في البرازيل . وكان ابرز تتويج لهذا التعاون الزيارة التي قام بها السيد جون بورن ، المدقق والمراقب العام للملكة المتحدة إلى البرازيل خلال شهر آذار/مارس١٩٩٧ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Court of Accounts ,SAF-Sul, Lote 01 ,70042 900,Brasilia,DF,Brazil

تشيلي

رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

تم في الثاني من نيسان /أبريل من عام ١٩٩٧ تعيين السيد ارتورو ايلوين ازوكار مراقبا عاما لجمهورية تشيلي، من قبل رئيس الدولة وموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ بالاجماع .

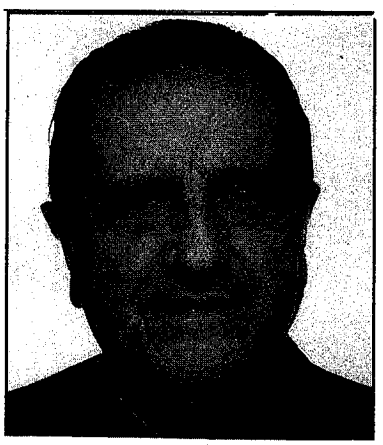

السيد اورتورو ايلوين ازوكار

وكان السيد أيلوين قد التحق بمكتب المراقب العام في عام ١٩٥٧ ، بعد تخرجه من الجامعة الأسقفية الكاثوليكية ، ومنذ ذلك الوقت شغل عدة وظائف في الجهاز الأعلى للرقابة ، وهي رئيس لدائرة البلديات (١٩٦٦) ، ومحام عام (١٩٦٧) ، ونائب للمراقب العام (١٩٧٥) .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد عمل السيد ايلوين أستاذا للإدارة العامة في الجامعة الأسقفية الكاثوليكية لشيلي منذ عام ١٩٥٦ . وبين عام ١٩٦٧، وعام ١٩٦٩ عمل مديرا للدائرة القانونية في نفس الجامعة . وقد امتدت الأعمال الأكاديمية للسيد اولوين إلى خارج حدود تشيلي لتشمل جامعات أمريكا اللاتينية الأخرى في البرغواي ، وكولومبيا ، وجامعة باريس أيضا. وحاضر كذلك في الأكاديمية الدبلوماسية لشيلي وعدد من دوائر الخدمة المدنية .

والسيد أيلوين هو المؤلف للعديد من الأعمال في موضوعات الإدارة العامة ، النزاهة العامة ، أخلاقيات رقابة الدولة . وقد اشتملت تلك الأعمال على " دراسة نقدية للحكم المحلي في تشيلي " ، " المبادئ والمعايير الأساسية في القانون الإداري ، و " الوضع التشريعي للأقاليم في تشيلي " . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Contralor General de la Republica , Teainos 56, 9 piso, Correo 21, casilla, 117-118-121-122

فيجي

صدور التقرير الأول لرقابة الأداء

في ايلول سبتمبر ١٩٩٦ ، اصدر مكتب المراقب العام لفيجي تقريره الأول حول رقابة الأداء . ويركز التقرير الذي تم رفعه إلى البرلمان مؤخرا على موارد القوى البشرية ، ومعدات الطب العام وطب الأسنان ، خدمات التموين ، و خدمات

العيادات الخارجية في مستشفى فيجي الوطني.

وقد كشف التقرير عن وجود ضعف كبير في التخطيط والرقابة على الموارد البشرية للمستشفى . وان وزارة الصحة لا تملك خطة استراتيجية للقوى البشرية لتوفير دليل معقول للتصورات المستقبلية لاحتياجات المستشفى من القوى العاملة الطبية . وهنالك أيضا ضعف في التنسيق بين وحدة التخطيط لوزارة الصحة ، وكلية الطب لفيجي، وديوان الخدمة العامة ، والمستشفى بشأن إعداد التصورات المستقبلية للعدد المطلوب من طلبة كلية الطب. ونتيجة لذلك ، فقد جابهت المستشفيات الوطنية على مر السنين نقصا مستمرا في عدد الأطباء ، وزيادة في عدد موظفي الخدمات الطبية المساندة . وقد أوصى التقرير بان تقوم وزارة الصحة بمراجعة وتحسين عملية التخطيط والرقابة على الموارد البشرية الطبية ، وان تطور الأساليب اللازمة لتقييم كفاءة خدمات الرعاية الصحية خلال الخمسة إلى عشرة سنوات القادمة، وان يترجم ذلك إلى متطلبات قوى بشرية طبية . ويتعين على وزارة الصحة كذلك التشاور مع الحكومة بشأن مراجعة سياسة النمو الصفري للكادر الوظيفي التي وضعتها الحكومة والخاصة بتحديد الاحتياجات من القوى البشرية العاملة وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الصحي .

أشار التقرير كذلك إلى أنه في الوقت الذي حققت فيه وحدة هندسة الطب الإحيائي في المستشفى تقدما معقولا، بقي قسم طب الأسنان على حاله عبر مرور السنين : حيث لا يوجد لدى القسم حتى الآن خدمات لصيانة أو استبدال المعدات، ونتيجة لذلك فقد بقيت معدات طب الأسنان بدون خدمة . وأوصى التقرير بان تتم صيانة واستبدال معدات طب الأسنان من قبل وحدة هندسة الطب الأحيائي المتطورة ، الأمر الذي سيفيد القطاع الصحي من خلال توفر خدمات مركزية للصيانة والاستبدال . ويجب أن تجري عملية الرقابة والمتابعة على خدمات صيانة واستبدال معدات المستشفى على أساس نظامي ومنتظم لضمان الإدارة الفعالة للمعدات ، وتخفيض تكاليف الصيانة إلى أدنى حد ممكن .

هنالك توصيات أخرى تناولت بعض القضايا مثل الحاجة إلى تقييم أداء خدمات العيادات الخارجية للمستشفى وتحري أسباب طول مدة انتظار المرضى ، وتطوير خطط عمل معقولة ومتفق عليها لتحسين نوعية الخدمات غير العلاجية ، وتقييم نوعية الخدمة في المراكز الصحية لتشجيع المرضى على استخدام تسهيلات المركز الصحي بدلا من المستشفى ، وتطوير نظام معلن ومحدد بشكل جيد للشكاوى لتلقي وتسجيل والتحقيق في شكاوى المرضى . وقد استحوذ التقرير على اهتمام عدد من الصحف الهامة ، أسفر ذلك عن تشكيل لجنة لتفحص أوضاع مستشفى كولونيال وور ميموريال. ولمزيد من المعلومات بشأن التقرير يرجى الاتصال على العنوان التالي:

Office of the Auditor General of
Fiji P.O Box 2214,Suva,Fiji

المجر

الأجهزة العليا للرقابة للفيزيغراد تعقد اجتماعا حول أنظمة الرقابة الداخلية

عقد في مدينة فيلينس في المجر اجتماع ضم خبراء من خمسة دول يمثلون منطقة الفيزيغراد (جمهورية التشيك ، المجر، بولندا ، سولفاكيا، سولفانيا) وذلك خلال الفترة ١٧-٢٠ شباط /فبراير ١٩٩٧ ، وذلك من اجل مناقشة عدد من القضايا التي تتعلق بالرقابة الداخلية ، وقد شارك في المناقشات أيضا ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا ، البرازيل ، كرواتيا وإسرائيل .

وكان من بين الموضوعات التي قدمت ونوقشت " الصلاحيات التشريعية لوحدات الرقابة الداخلية ، و"الأساليب الرقابية ذات العلاقة" ، و"العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة وبرلماناتها" . وتم التركيز على الخبرات في مجال تطبيق معايير الرقابة الداخلية للانتوساي ، والعلاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية وعمل المدقق الخارجي . وهنالك أيضا موضوعين خاصين تمت مناقشتهما ضمن إطار الرقابة الداخلية وهما جهود مكافحة الفساد والمشكلة العالمية المتعلقة بغسيل الأموال . والأوراق التي قدمت إلى المؤتمر هي متوفرة باللغة الإنجليزية ، ويمكن الحصول عليها عن طريق الكتابة إلى العنوان التالي:

Dr.Peter Gantner,Apaczai Cx
Janos U.10,H-1052
Budapest,Hungary

موريشيوس

التقرير الرقابي لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

رفع التقرير الرقابي لعام ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى الجمعية الوطنية لـ دولة موريشيوس في شباط /فبراير ١٩٩٧،ويقع التقرير ضمن مجلدين اثنين، حيث احتوى المجلد الأول على أعمال الرقابة المالية ، في حين لخص المجلد الثاني النتائج الرقابية المتعلقة ببعض"المراجعات الخاصة".

وقد بين المجلد الأول أن هنالك جوانب ضعف في عملية تحصيل الإيرادات العامة ، وعدم استرداد للقروض المستحقة على بعض مؤسسات الدولة . وركز أيضا على ضرورة تحسين نظام المحاسبة الحكومية . وقدم توصيات بشأن تحسين المساءلة على العمليات الحكومية . وتمت مراجعة سبعة مشاريع " كمراجعات خاصة " ، وتم التقرير بشأنها ضمن المجلد الثاني ، وفيما يتعلق بمشروع المواشي والحليب ، فقد تبين بأن هدف الحكومة الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب ولحوم البقر لم يتحقق . حيث تناقص عدد مربي المواشي وكذلك عدد المواشي بشكل مستمر على مر السنين وانخفض أيضا إنتاج اللحوم والحليب ، في حين تزايد الاستيراد من هاتين السلعتين . وبالنسبة لمشروع تطوير زراعة الفطر ، فان الهدف من تخفيض المستوردات وفتح المجال لتصدير الفطر الموريشيوسي لم يتحقق أيضا . فقد تراوح معدل الإنتاج بين ١٠- ١٢ طن فقط ، في حين كان المعدل المستهدف ١٤٠ طن . وارتفعت بذلك المستوردات ، واصبح تصدير الفطر الموريشيوسي في المستقبل القريب أمر غير ممكن.

وعند إجراء المراجعة على أراضي الدولة وجد بان تخطيط إدارة الأراضي كان ضعيفا وأوصى التقرير بإنشاء قاعدة بيانات حول أراضي الدولة ، وان تجري عملية استئجار أراضي الدولة من خلال مزاد علني عام . وقد كشفت مراجعة أخرى أجريت على المتاحف الوطنية عن العديد من جوانب القصور في إدارة تلك المتاحف . وبينت تلك المراجعة أيضا بان هنالك ضعفا في عملية تسجيل التحصيلات ، وان نسبة تحلل العينات كانت عالية بسبب عدم وجود برامج حفظ ملائمة .

ولمزيد من المعلومات حول تقرير الرقابة أو للحصول على نسخ من التقرير يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Mr.Moussa Taujoo , Director of Audit ,4th Floor,Cerne house,Port Louis, Maritius. Tel :230-212-3091; fax:230-211-0880;e-mail;<auditep @ bow.intnet.mu>.

نيكاراغوا

ندوة المدققين الداخليين

نظمت مديرية التدريب التابعة لدائرة المراقبة العامة لجمهورية نيكاراغوا ندوة خلال الفترة من ٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لفريق العمل الرقابي في المديرية وللمدققين الداخليين لمؤسسات الدولة . والهدف من عقد الندوة هو توفير المعلومات حول الجوانب الفنية المتعلقة بدمج الإدارة المالية والنظام الرقابي الإداري (SIGFA) ، وذلك بهدف زيادة فاعلية الرقابة على ممارسات الإدارة الحكومية في جميع مجالات القطاع العام .

وستقوم دائرة المراقب العام للجمهورية بتنظيم سلسلة من الندوات الأخرى خلال العام بالتعاون مع المعهد النيكاراغوي للإدارة العامة (INAP) ووكالة الإنماء الدولي . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Contralor General de la Republica Contiguo a Direccion de Apartado Postal 48, Managua,Nicaragua

سورينام

التقرير السنوي لعام ١٩٩٦

في السادس والعشرين من آذار/مارس ١٩٩٧، قدم رئيس محكمة الرقابة لسورينام (الجهاز الأعلى للرقابة) تقريره السنوي لعام ١٩٩٦، إلى الجمعية الوطنية ، ومجلس الوزراء ، والحكومة . وبعد أسبوع سمح للصحافة بنشر التقرير ، واصبح في متناول عامة الشعب وفقا لما نص عليه الدستور.

ومنذ أن استأنف الجهاز الأعلى للرقابة أعماله في حزيران /يونيو ١٩٨٨ بعد انتهاء الحكم العسكري الذي استمر منذ الخامس والعشرين من شباط فبراير ١٩٨٠ وحتى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ وهو يكتشف اوجه قصور حادة في الإدارة المالية، ولا يلحظ أية بوادر سياسية للإصلاح . وكان من بين النتائج المتضمنة في تقرير عام ١٩٩٦ : عدم الالتزام بالقانون ، وعدم وجود نظام مالي ، وعدم إصدار تقارير مالية سنوية من قبل الحكومة (حيث أن آخر تقرير تمت مراجعته من قبل الحكومة كان لعام ١٩٧٠) .

وأكد التقرير على أن إجراء الرقابة النظامية كان أمر غير ممكن نظرا لضعف أو عدم وجود إدارة مالية في بعض الاحيان، ورفض المساءلة من قبل مسؤولي الحكومة . فالجهاز الأعلى للرقابة لا يملك صلاحية تدقيق الوثائق المالية ، والوزراء لا يستجيبون لطلبات توفير المعلومات.

ولا ينص القانون على أن تقوم سواء الجمعية الوطنية أو الحكومة بتقديم التقرير للمناقشة العامة ، في حين يسمح إبداء الملاحظات على التقرير خلال مناقشات الموازنة العامة.

أن ما يؤكد قلة اهتمام الجمعية الوطنية بالجهاز الأعلى للرقابة هو حقيقة أن الجهاز الأعلى للرقابة ، وهو مؤسسة رقابية تضم الرئيس ، وعضوين ، وعضوين بديلين ، لم يزود بمساعدين إضافيين منذ عام ١٩٩٣ ، وان الجمعية لم تقم كذلك بترشيح عضو أو عضو بديل للتعيين من قبل رئيس الجمهورية . ومنذ عام ١٩٨٩ ، لم تفلح أيضا في ترشيح سكرتير للمجلس والذي يعمل أيضا كرئيس للمكتب . وقد جابه الجهاز الأعلى للرقابة انخفاضا في عدد الموظفين ونقصا في المعدات، إلا انه مع ذلك تمكن من الإبلاغ عن العديد من المخالفات ، والتي كان اشدها وقعا عمليات الاحتيال الخطيرة التي ارتكبت من قبل المئات من أعضاء البرلمانات الإقليمية ممن تلقوا مبالغ من اجل عقد اجتماعات لم تعقد أصلا

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

Chairman , Supreme Audit Institution of Suriname, Waterkant 28, Paramaribo, Suriname:http://www.Parbo.com.

تايلاند

مراقب عام جديد

عين السيد بونا ستيتهيت مراقبا عاما لتايلاند، خليفة للسيدة رودي جيفالاك، وقد اصبح التعيين نافذا اعتبارا من ١ تشرين أول /اكتوبر ١٩٩٦ . وقبل تعيينه بهذا المنصب كان السيد ستيتهيت يشغل منصب نائب المراقب العام . والسيد ستيتهيت هو محاسب عام معتمد ، وحاصل على شهادات علمية في علوم المحاسبة والتجارة من جامعة ثاماسات . وقد التحق بمكتب المراقب العام في عام ١٩٦٢، وشغل منصب نائب رئيس معهد المحاسبين والمدققين القانونيين لتايلاند لعدة سنوات . وهو أيضا زميل كلية الدفاع الوطني ، حيث اكمل دورة الدفاع الوطني ومدتها سنة واحدة من (١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ إلى ٨ تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٠) . وخلال وظيفته ، مثل

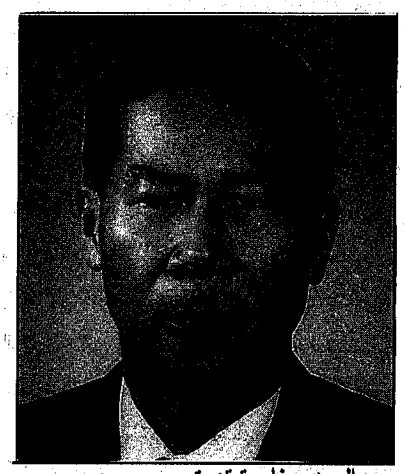

السيد بونا ستيتهيت

السيد بونا ستيتهيت مكتب المراقب العام في العديد من اللجان الرئيسية والفرعية الخاصة بالشؤون المالية . وعند توليه لمنصبه الجديد اخذ على نفسه عهدا بان يمنح أنشطة الاسوساي والانتوساي دعمه الكامل :

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General , SOIAreesam-Pan, Rama VI Road,Bangkok 10400,Thailand.

الكاروساي : المؤتمر الرابع

اجتمع في مدينة جورج تاون في جيانا خلال الفترة من ١٧-٢٠ اذار /مارس ١٩٩٧، اعضاء منظمة الأجهزة العليا للرقابة لمنطقة الكاريبي، وذلك لبحث المواضيع المتعلقة بـ" تعزيز العملية الديموقراطية والحكم الجيد من خلال مساءلة عامة اعظم" وحضر المؤتمر ممثلون عن كل من انتيجوا، وباربودا ، و اروبا، وباهماس، والباربادوس، والبيلايز، وجزر فيرجين البريطانية ، وجزر الكيمان ، وغرينادا ، وجيانا، وجمايكا وغرينادس، ومونتسيرات ، ولاية كيتس ونيفس ، وولاية سانت لوتشيا ، ولاية سانت فينسينت وغرينادينيس، وترينداد وتوباجو و جزر الترك والقوقاز وسورينام، ورافقهم أيضا متحدثون ومراقبون من المملكة المتحدة، وسكرتارية الكاريكوم ، والسكرتارية العامة للانتوساي، ومبادرة تنمية الانتوساي ، وبنك التنمية الأمريكي، والبنك الدولي، والمعهد القانوني للتمويل العام والمحاسبة بالمملكة المتحدة ، والمؤسسة الكندية للرقابة الشاملة ، ومعهد فلوريدا للتكنولوجيا والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية.

حفل الافتتاح

وفي جلسة الافتتاح أرسى المتحدثون القاعدة للمناقشات التي جرت على مدى الأسبوع بربط منجزات الكاروساي بالتوجهات المستقبلية للمنظمة.

وتابع حديثه مبينا الطرق التي من خلالها يتمكن أعضاء الكاروساى من الاتحاد معا لترجمة شعار الانتوساي إلى ممارسة عملية وتبادل الخبرات التي تمكن جميع الأعضاء من النمو والتطور. وأشار إلى أن هذا المؤتمر الإقليمي سوف ينقل الكاروساي إلى الألفية القادمة ، وقد عبر عن أمله بان تسفر مداولات المؤتمر عن تقدم هام في المساءلة العامة ونوعية الحكم الديموقراطي في منطقة الكاريبي وربما خارج حدود المنطقة".

وقد رحب السيد ساموبل أ.أ.هندس رئيس جمهورية جيانا الاشتراكية بالوفود والمراقبين، وأكد على أهمية المباحثات التي ستجري خلال الأسبوع . ومن اجل إثارة المزيد من الجدل فقد وضع أمام الوفود مجموعة من الأسئلة، وأكد على أن "المساءلة العامة هي القاعدة الأساسية للديموقراطية والحكم الجيد" .واستطرد حديثه منوها إلى انه لابد للمراقبين العامين من تجنيد أنفسهم ليكونوا السباقين إلى البحث عن السبل الكفيلة بتحسين الإنتاجية والنوعية والكفاءة والفاعلية لخدمات القطاع العام ، وفي الوقت ذاته عليهم العمل على تحسين المساءلة العامة.

وأشادت السيدة مارغريت غودسون فيلبس، المتحدثة باسم السكرتير العام للكاريكوم بجهود التعاون الإقليمي للكاروساي،

وفود ومراقبون يجتمعون في المؤتمر الرابع للكاروساى في هذه الصورة الجماعية الرسمية عند مدخل مركز المؤتمرات الدولي.

المنظمات ..... والتي أسهمت في دعم وتقدم هـذه المنظمـات ....." وعند تطرقها للحديث عن موضوع المؤتمـر أشـارت السيدة فيليبس إلى انه مع تزايد شح الموارد الماليـة ، اصبـح هنالك حاجة ماسة إلى المساءلة.... إذ لم يعد المواطنون ،

والحكومات ، والمستثمرون كذلك يكتفون فقط بتقريـر مـالي حكومي في نهاية السنة المالية ، بل اصبحوا يتطلعـون إلـى الحصول على معلومات كاملـة ، وموثوقـة ، وفـي الوقـت المناسب حول الإنفاق . وأعادت السيدة فيليبس إلـى أذهـان الوفود مره أخرى على أنه يجب عليهم أن يكونوا المبـادرين ، وبهذا التوجه يمكنهم توفير المعلومات الهامـة التـي تسـاعد مسؤولي الحكومة على تحديد أولويات الإنفاق ووضع خيـارات صلبة ومعلنة . " وختمت حديثها قائلة " إن التحديات القادمـة إلينا كبيره ولكنكم ستتمكنون من مجابهتها بتجاربكم وخـبراتكم الجماعية .

الجلسات الفنية

وعلى مدار الأسبوع شاركت الوفود و كذلك المراقبـون فـي إحدى عشر جلسة فنية ركزت جميعها على التحديات الأساسـية التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة والإجراءات التي يجب عليهم تنفيذها من اجل تعزيز المساءلة العامة والعملية الديموقراطية ، وفي الوقت ذاته تدعيم ثقة السلطة التشريعية والشعب في العمل الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة . وبعد انتهاء المناقشـات الفعالة قدمت الأوراق الفنية ، وفي ختام المؤتمر، قدمت اللجنـة مسودة توصيات والتي تم اعتمادهـا خـلال الجلسـة العامـة الختامية.

وقد بحثت كل من الجلسة الفنية رقم (١) والجلسة الفنية رقـم (٢) موضوع الرقابة البيئية وتوصلتا إلى التوصية بأنه يجـب على الأجهزة العليا للرقابة ان تدرس سبل وأبعاد إدخال الرقابة البيئية في عملها .

واستعرضت الجلسة رقم (٣) القضايا المتعلقة بالرقابـة علـى العقود العامة وأسفرت عن الخروج بتوصية إلى الجهاز الأعلى للرقابة لجيانا بأن يقوم بأعداد ورقة تتناول منهجية الرقابة على العقود العامة ، وان يتم توزيع هذه الورقة على الأجهزة العليـا الرقابية الأخرى لإبداء الملاحظات حولها وتقديـم تصوراتـهم بشأن صياغة المنهجية المقترحة .

وفي قاعة الاستقبال، مباشرة بعد انتهاء حفلة الافتتاح ، قدم السـيد اناند غولساراند المراقب العام لجيانا (إلى اليسـار) سـعادة السـيد ساموبل أ.أ هندس ، الرئيس ، إلى السيد تشارلز ، م .فالاديس، مـن بنك التنمية الأمريكي (إلى اليمين).

أما المناقشات حول الرقابة على الخصخصة في الجلسة رقـم (٤) فقد أسفرت عن الخروج بتوصيتين هما : على الأجـهزة العليا للرقابة ان تضمن بأن صلاحياتها الرقابيـة تسـمح لـها بإجراء الرقابة على أعمال الخصخصة عندما يتطلب الأمر ذلك وعليها أيضا و في حالات الخصخصة التي تخضـع لسياسـة حكومية

معينة ، أن تتأكد من أن بيع الأصول العامة يتم علـى أسـاس المزاد التنافسي أو المناقصات، ووفقا لتقييمات ملائمة، وبنـاء على ما تقره التشريعات .

وتفحصت الجلسة رقم (٥) منهجية مخاطر الرقابـة وقدمـت توصية إلى الوفود بأنه يتوجب على الأجهزة العليا للرقابـة ان تكثف جهودها في استخدام تحليل المخاطر عند إجراء الأعمـال الرقابية.

وقد انبثقت العديد من التوصيات من الجلسة الفنيـة السادسـة، حول " الصلاحيات القانونية للمراقب العـام" .وقـد شـملت التوصيات عدة قضايا وهي :

- على الأجهزة العليا للرقابة ان تسعى إلى كسب دعم الصحافة في نشر النتائج والمخرجات ، والتوصيات مـن أجـل زيـادة

الوعي والاهتمام لدى الشعب وتحسين المساءلة العامة، و حال رفع التقارير الرقابية إلى البرلمان، يجب ان تصبح متاحة أمام الصحافة والشعب.

- وبالإضافة إلى التقارير السنوية، يجب على الأجهزة العليا للرقابة ان تقوم بأعداد تقارير خاصة إلى البرلمان حول القضايا ذات الأهمية الكبيرة والخاصة وذلك لضمان الاهتمام المبكر من قبل البرلمان والشعب بتلك القضايا الرقابية.

- على الأجهزة العليا للرقابة ، ومن اجل تحقيق استقلالية اكبر عن الجهة التنفيذية أن تطلب بشكل حازم بعض التعديلات التشريعية الملائمة والتي تنص على ما يلي :-

أ- الموافقة على الموازنات أو الموارد المالية من خلال لجنة يتم إختيارها من قبل البرلمان .

ب- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في تعيين ومكافأة ، وترقية ورفع مستوى، وتأديب موظفيها .

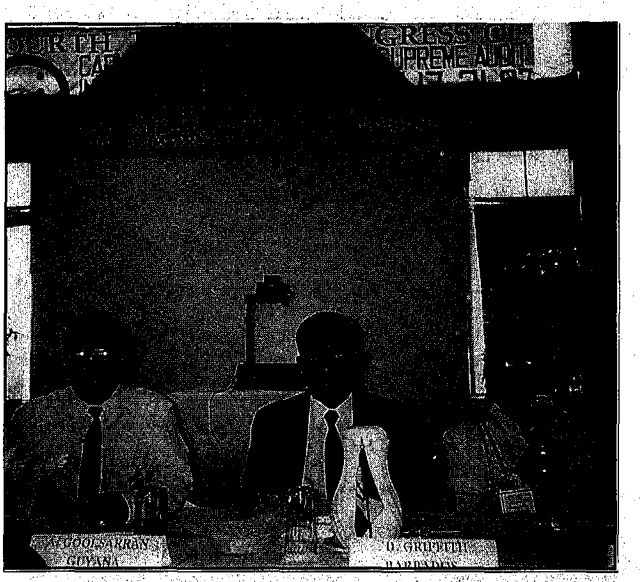

السيد اناند غولسران،السيد ديفيد غريفيث،والسيدة جوسيلين ثومبسون ، كرئيس ، ونائب للرئيس، وسكرتير عام للجنة التنفيذية للكاروساي يديرون الجلسات التامة خلال الأسبوع

- على الأجهزة العليا للرقابة ان تدرك العلاقة المتداخلة ما بين الديمقراطية والمساءلة العامة ، والحاجة إلى الشفافية في الشؤون العامة ، وعليه فيجب على الأجهزة العليا للرقابة ان تكون سباقة في جهودها الرامية إلى مساعدة السلطة التشريعية على ضمان الحكم الجيد .

- وعلى الجهاز الأعلى للرقابة لجيانا أن يقوم بتوزيع نسخ من قانونه الرقابي الوطني المقترح على أعضاء الكاروساى .

أما الجلسة السابعة والتي كان موضوعها الرقابة القضائية فقد تم خلالها مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالغش والتي أسفرت عن إصدار توصية إلى الأجهزة العليا للرقابة لكي تقوم بمراقبة التطورات الحديثة في ممارسة الرقابة المحاسبية القضائية ، وان تزيد من جهودها وقدراتها من اجل منع ، واكتشاف ، والتقرير عن حالات الاشتباه بوقوع الغش . وتبعا لذلك فانه يجب أن تقع مسؤولية إجراء التحقيقات الناجحة التي تهدف إلى اعتقال الأشخاص المشتبه بارتكابهم لأعمال الغش على كاهل الشرطة أو المدعي العام و ليس على كاهل الجهاز الأعلى للرقابة

جيانا معروفة بأنها "بلاد المياه المتنوعة" ، وقد استغلت الوفود إحدى الاستراحات لارتداء صداري النجاة وركوب القارب الخشبي للاستمتاع برحلة بحرية في المياه البيضاء .

و فيما يتعلق بالورقة التي قدمت في الجلسة الثامنة حول موضوع " **المساءلة الحكومية : التركيز على النتائج**"، و كذلك المناقشات التي تمت خلال الجلسة رقم (٩) بشأن إعداد نموذج جديد للمساءلة جعلت المجموعة تدرك الأمور التالية :

- يجب على الأجهزة العليا للرقابة ان تدرك بأن التركيز في المساءلة الحكومية بدأ يتحول إلى تقييم النتائج التي تحرزها الهيئات العامة، وبدأت الهياكل التنظيمية غير التقليدية بالظهور مثل الوكالات التنفيذية، وتبعا لذلك فانه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة ان تدرك الحاجة إلى تعزيز قدراتها الرقابية في مجال قياس الأداء أو الإنتاجية، ويتعين عليها أيضا أن تضمن بقاء صلاحية الرقابة على الوكالات التنفيذية أو الأشكال التنظيمية المشابهة التي أنشئت من اجل تنفيذ البرامج والأنشطة والخدمات الحكومية بيد الأجهزة العليا للرقابة .

- يجب أن يكون من بين أهداف التقارير المعدة من قبل الأجهزة العليا للرقابة ، تشجيع الهيئات العامة على قياس أدائها وأعداد التقرير حوله .
- تهدف أعمال رقابة الجودة إلى ضمان معايير عالية للإنتاج الرقابي والى تعزيز ثقة السلطة التشريعية وثقة العميل في العمل الرقابي، وعليه فانه يتوجب على الأجهزة العليا أن تدرس إمكانية تطوير أساليب الرقابة الداخلية ، و/أو أن تسعى إلى تعاون خارجي فيما يتعلق بمراجعات الجودة .

واستعرضت الجلسة رقم (١٠) تجربة ترينيداد وتوباغو في مجال الرقابة الشاملة ، واتفقت الوفود على ان التقارير الشاملة للأجهزة العليا للرقابة تشكل الجزء المتمم لعملية المساءلة العامة ، وتبعا لذلك فانه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون مع لجنة المساءلة العامة من اجل أيجاد إطار عمل تشريعي ملائم ، لكي تلقى تقارير الأجهزة العليا للرقابة العناية اللازمة من قبل اللجنة .

وأما التقرير بشان التطورات التي حدثت منذ المؤتمر الثالث حول " استخدام الحاسوب كأداة رقابية" والذي نوقش في الجلسة رقم (١١) فقد أسفر عن التوصية بأنه يجب أن يكون هنالك تمثيلاً قوياً ومتواصلاً لضمان توفر أجهزة وبرامج الحاسوب . ومع ذلك فربما كانت هنالك حاجة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تحديد احتياجاتها من برامج الحاسوب واثبات فاعلية مجموعة برامج التدقيق على الحاسوب (CAATS) بما في ذلك برمجية (IDEA) .

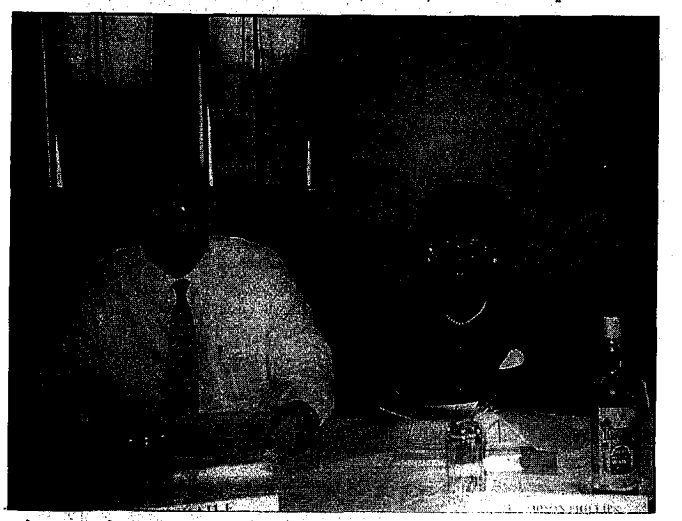

السيد نايجيل اسديل ، رئيس المؤتمر السابق للكاروساي الذي انعقد في جزر الكايمان والسيدة غودسون فيليبس مندوبة سكرتارية الكاريكوم، يقدمان تقارير هامة خلال الجلسة التامة.

الجلسة التامة :

وخلال الجلسة الافتتاحية التامة والجلسة الختامية التامة ، والعروض التي جرت خلال الأسبوع ، تم التركيز على العمليات والأنشطة الجارية للكاروساي ، حيث تم الخروج بتصريحات وقرارات حاسمة في بعض الجوانب وهي :-

* تم قبول عضوين جديدين في المنظمة ، هما الدومونيك وهاييتي ، حيث أسفرت المناقشات اللاحقة بشأن العضوية عن التوصية بأنه يتعين على الكاروساي أن تستمر في قبول عضوية الأجهزة العليا للرقابة للدول غير الناطقة بالإنجليزية في منطقة الكاريبي شريطة أن تستمر المداولات باللغة الإنجليزية كما نص عليه دستور المنظمة.
* تمت الموافقة على تقرير السكرتير العام بما في ذلك البيانات المالية المدققة واقر كذلك مشروع الموازنة وتم توجيه الشكر والعرفان إلى السيدة جوسلين ثومبسون المراقب العام لـ ترينيداد وتوباغو ولموظفيها كذلك لمساهماتهم المتميزة واخلاصهم في خدمة سكرتارية الكاروساي . وقد وافقت ترينيداد وتوباغو على الاستمرار في هذا الدور وتم تأكيد متطلبات مثل هذا الدور ، و تبني التوصية بان يتم تحويل القضايا المتعلقة بالتوظيف المستقبلي للسكرتارية إلى المجلس التنفيذي الجديد للكاروساي .
* وقد قبلت المجموعة دعوة ولاية كيتس ونيفس لاستضافة المؤتمر القادم للكاروساي وتم انتخاب الباربادوس وولاية سانت لوتشيا ، جوتيا، جيانا ، وولاية كيتس ونيفس، وترينيداد وتوباغو كلجنة تنفيذية ، وأعيد أيضا انتخاب جمايكا كمراقب خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠) .

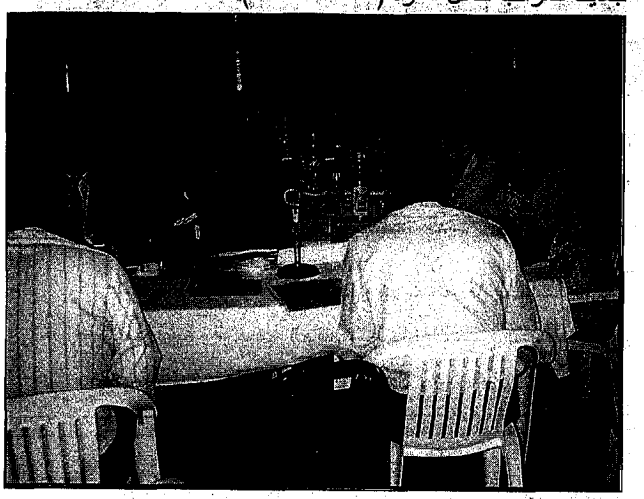

الندوة اللاحقة للمؤتمر حول الحكم في المرحلة الانتقالية والمقدمة من قبل السيد جاك روز من المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة والتي أتاحت الفرصة للمشاركين لمناقشة بعض المسائل ضمن مجموعات صغيرة .

وقد قدم السيد نايجيل اسديل، الرئيس السابق للكاروساي تقريره والتقارير المقدمة من مجموعة العمل حول الدين العام الخصخصة ، والمساءلة ، والتخطيط المستقبلي . وبناء على المناقشات حول القضايا التي تناولتها تلك التقارير وتقرير سكرتارية الكاريكوم تم الاتفاق على مايلي :

- على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى إلى تعديل صلاحياتها القانونية ، عندما يكون ذلك ضروريا ، لتشمل تلك الصلاحيات حقها في إجراء الرقابة على جميع الهيئات التشريعية والمؤسسات العامة .
- على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى إلى تطبيق الاستراتيجيات التي تم التأكيد عليها خلال المداولات ، من اجل الحصول على ردود للمراسلات الرقابية .
- على الأجهزة العليا للرقابة أن تشارك في عملية إصلاح الخدمة العامة لضمان ايلاء العناية الكافية لعملية المساءلة.
- على الكاروساي أن تقترح على الكاريكوم بأن يكون تشكيل لجان المحاسبة العامة للحكومات الإقليمية وعملها على أولويات جدول عمل الاجتماع الحكومي القادم .
- على الكاروساي أن تقترح على الكاريكوم والأجهزة الإقليمية الأخرى تعيين لجان مراجعة رقابية ، على أن يتم اختيار أعضاءها من ضمن عضوية الكاروساي .

التطوير المؤسسي :

لا تزال قضايا التدريب والتطوير المؤسسي من القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للكاروساي . وتدعيما للمعلومات التدريبية التي بحثت في تقرير السيد اسديل حول "أنشطة الكاروساي"، قدمت عدة تقارير من قبل كل من السيدة سيلفيا كينج مديرة مشروع التطوير المؤسسي للكاروساي ، والسيد ايفان جوديت ممثل مبادرة تنمية الأنتوساي، والسيد تشارلز فالديز من بنك التنمية الأمريكي، والسيد نويل هيبورث من المعهد القانوني للتمويل العام والمساءلة. وقد لخصت هذه التقارير البرامج التدريبية التي تم إنجازها مؤخرا واستعرضت بعض المشروعات التي هي الآن طور الإنجاز و/أو تلك التي أوشكت على الانتهاء ، وناقشت بدائل لمبادرات جديدة . وبعد انتهاء المؤتمر عقدت ندوة لمدة يوم واحد حول الحكم في المرحلة الانتقالية والتي قدمت من قبل السيد جاك روس من المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة .

الأفكار المستخلصة

وعندما شارف المؤتمر الذي استمر لمدة أسبوع على الانتهاء توصل عدد من المتحدثين بمشاركة المجموعة إلى بعض الملاحظات الخاصة .

وعبرت السكرتيرة العامة ، بالنيابة عن جميع الوفود عن شكرها وتقديرها للجهاز الأعلى للرقابة لجيانا . أشارت السيدة ثومبسون إلى ضرورة مواصلة المجموعة للعمل الدؤوب من اجل التوصل إلى رؤية واضحة للمنطقة، أكدت على أن عقد مثل تلك المؤتمرات يوفر فرصة ثمينة للاجتماع وتبادل الأفكار " لتجديد المعلومات ومواصلة الكفاح بهمة ونشاط من اجل بناء مساءلة اعظم ".

وعبر السيد جون بورن عن شكره وتقديره بالنيابة عن المراقبين والمتحدثين . أشار إلى أن قوة الكاروساي تنبع من وحدتها وتنوع أنشطتها في الوقت ذاته أثنى على المنهج الإيجابي الذي اتبعه الأعضاء في العمل اتجاه حل المشاكل المشتركة .

وخلال اختتام كلمته كنائب للرئيس، عبر السيد ديفيد غريفيث عن تقديره للدعم الذي حظي به من قبل المجموعة وشجع المجموعة ودعاها إلى إحراز النجاح تلو النجاح في جهودها الرامية إلى ترجمة شعار المنظمة " نحو مساءلة اعظم" إلى واقع عملي" .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

Secretary General of CAROSAI , Auditor General's department ,P. O Box 340 Port of Spain , Trinidad and Tobago .

ألحواسيب وعام ٢٠٠٠

ملحوظة المحرر : إن القضية المعروفة بـ"مشكلة الحاسوب عام ٢٠٠٠" هي من القضايا الملحة بالنسبة لجميع الحكومات وجميع الأجهزة العليا للرقابة . ويصف هذا المقال كيف بدأ أحد الأجهزة العليا للرقابة بمعالجة هذه المشكلة . وقد استند المقال إلى الوثيقة الصادرة عن مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة حول " أزمة الحوسبة عام (٢٠٠٠) دليل تقييمي " والتي أعدت تحت إشراف مدراء مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية ، جويل (س) ويليمسن ، ووليام اس فرانكلين ، واستندت كذلك إلى الشهادة التي أدلى بها السيد ويليمسن أمام لجنة الإصلاح الحكومي والمتابعة، المشكلة من أعضاء مجلس النواب الأمريكي ، وأمام اللجنة الوطنية المكلفة باعادة هيكلة خدمات الإيراد الداخلي" .

في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الواحدة من صباح ١ كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٠ ، ربما أصبحت العديد من أنظمة الحاسوب في جميع أنحاء العالم معطلة أو منتجة لمعلومات غير صحيحة ، والسبب في ذلك هو ببساطة اختلاف التاريخ . وما لم يتم معالجة هذا الأمر ، فستكون آثار الأعطال بعيدة المدى ومكلفة . وبالنسبة للحكومة الفدرالية للولايات المتحدة على سبيل المثال ، ربما اصبح الوضع على النحو التالي :

- ربما أصبحت الأنظمة الضريبية لخدمات الإيراد الداخلي غير قادرة على إنتاج مخرجات ، وربما اضر ذلك في المقابل بنظام جمع الإيرادات ، ونظام الضريبة بشكل عام .
- قد تتأخر عملية دفع مخصصات العسكريين غير القادرين على الالتحاق بالخدمة العسكرية تأخراً كبيراً ، بسبب تعطل نظام التقاعد والتعويض لدائرة الشؤون العسكرية ، أو إنتاجه لشيكات كثيرة الأخطاء ، الأمر الذي سيتحتم عليه التوقف عن العمل بهذا النظام ، ومعالجة الشيكات بالأسلوب اليدوي .
- من المحتمل أن ينتج البرنامج الفدرالي المستخدم في متابعة قروض التعليم للطلاب معلومات خاطئة حول وضع القرض ، مثل بيان القرض غير المسدد على انه قرض مسدد .

أن كل برنامج حكومي يوفر منافع بأي شكل كان هو معرض لهذه المشكلة ، وفي الواقع فإن كل مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن يتأثر بهذا الوضع . ومثال اخر على الخطأ الذي من الممكن أن يحدث ، إن الشخص المولود في عام ١٩٣٥ والذي ينتظر مزايا تقاعدية معينة عند بلوغه سن الخامسة والستين ، فانه يفترض بأن يبدأ حصوله على تلك المزايا بحلول عام ٢٠٠٠ ، ولكن مع ذلك ، فإذا قرأ الحاسوب عام ٢٠٠٠ على انه ١٩٠٠ ، فإن مثل ذلك الشخص يكون عمره ناقص (٣٥) سنة ، أي وكأنه لم يولد بعد.

المشكلة :

إن مشكلة عام ٢٠٠٠ سوف تحدث بسبب الطريقة التي تسجل وتحسب بها التواريخ في العديد من أنظمة الحاسوب . ومنذ بداية عصر الحاسوب استخدمت أنظمة الكمبيوتر جميعها خانتين عشريتين لتمثيل السنة مثل ٩٧ بدلا من ١٩٩٧ ، وذلك من اجل الاقتصاد في التخزين الالكتروني للبيانات وتخفيض التكاليف التشغيلية . وفي نموذج الخانتين هذا فان عام ٢٠٠٠ هو غير قابل للتمييز عن عام ١٩٠٠ ، لان كلا الرقمين هما ممثلين بـ (٠٠) . وتبعا لذلك ، فإذا لم يتم إجراء التعديل على أنظمة وتطبيقات الحاسوب التي تستخدم تواريخ ، أو التي تنفذ حسابات تعتمد على الوقت والتاريخ ، فإنها ستعطي نتائج غير صحيحة لما بعد ٣١ كانون أول /ديسمبر. ١٩٩٩ . وفي الحقيقة فان مثل تلك المشاكل سوف تبدأ قبل ذلك التاريخ لأنها ستؤثر على جميع الحسابات التي تقدم تصورات للقرن الحادي والعشرين .

وسواء في الحكومة أو القطاع الخاص، فان حل المشكلة يحتاج إلى استهلاك كبير للوقت و تكثيف للعمل ، ويجب أن يتم ذلك والأجهزة لاتزال تعمل . إن العديد من أنظمة الحاسوب للحكومة الفدرالية للمملكة المتحدة والتي صممت وطورت أساسا لتخدم لمدة (٢٥) سنة هي في الواقع ضعيفة الفعالية، وتستخدم لغات حاسوب مختلفة اصبح معظمها غير مستعمل . وتتألف الأنظمة من عشرات أو مئات من برامج الحاسوب ، ويتألف كل برنامج من آلاف أو عشرات الآلاف بل وملايين من اسطر البرامج والتي يجب أن تفحص من حيث مشكلة شكل التاريخ . بالإضافة إلى ذلك ، فان للأنظمة العديد من المكونات

منها ..... الأجهزة ، والأنظمة التشغيلية ، برامج الاتصالات ، وبرنامج قاعدة البيانات .... والتي تتأثر بمشكلة التاريخ .

تجنب الأخطاء : أن كل وكالة من الوكالات الفدرالية هي عرضة لمخاطر تعطل الأنظمة ، وان تعديل الأنظمة سوف يحتاج إلى جهود ضخمة . لذا فانه يتعين على الوكالات أن تستعد لمواجهة هذا التحدي منذ الآن أن لم تكن قد فعلت ذلك.

التحدي

ويمكن القول بأن التحديات الكبيرة المتمثلة في تحقيق التطابق مع عام (٢٠٠٠) هي ليست فنية ، بل تميل لان تكون إدارية . وسواء نجحت الوكالات أو أخفقت فسوف يتأثر ذلك بشكل كبير بنوعية القيادة التنفيذية وإدارة البرنامج . فالقيادة التنفيذية هي التي تضع المنهجية ، وادارة البرنامج هي التي تحدث التغيير . ويتوجب على كبار مسؤولي الوكالة بما في ذلك رئيس الوكالة وضابط المعلومات بأن لا يكونوا فقط على وعي كامل بأهمية هذا الإجراء بل عليهم أن ينقلوا هذا الوعي وهذا الاهتمام إلى جميع موظفي الوكالة بالطريقة التي تجعل كل واحد منهم قادر على فهم لماذا يعتبر التطابق مع عام ٢٠٠٠ أمرا في غاية الأهمية .

كما أن قابلية الوكالة على إدارة برنامج عام ٢٠٠٠ بنجاح سوف تعتمد أيضا على درجة تمكن الإدارة من تطوير أنظمتها الرئيسية وممارساتها الإدارية ، وعلى خبرتها في إدارة التحويلات الواسعة النطاق للبرامج أو عمليات تطوير البرامج. وقد صرح مكتب المحاسبة العام الأمريكي، في مناسبات عدة بأنه يتعين على الوكالات أن تعالج وتحسن تكنولوجيا معلوماتها الإدارية . وعليه ، فمن اجل تنفيذ برامج عام ٢٠٠٠ ، تحتاج الوكالات إلى تقييم قدراتها في مجال إدارة مصادر المعلومات ، وتطويرها إذا لزم الأمر .

المنهجية

لقد قام مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية بإعداد دليل بعنوان " أزمة الحوسبة عام ٢٠٠٠ :دليل تقييمي " والذي اشتمل على إطار عمل من الممكن أن يساعد الوكالات في استعداداتهم للتوافق مع عام ٢٠٠٠ . ويوفر هذا الدليل معلومات حول نطاق التحدي ويقدم منهجا متسلسلا ومنظما لمراجعة مدى كفاءة خطط الوكالات وادارتها لبرنامج عام ٢٠٠٠، وقد اعتمد هذا الدليل على عمل " أفضل الممارسات للجان الفرعية للجنة عام ٢٠٠٠ " الإرشادات والممارسات المحددة من قبل المنظمات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات .

وقد قسم الدليل إلى خمسة أجزاء والتي تتفق مع المراحل الخمسة التي نرى بأنها تمثل برنامج عام ٢٠٠٠، وهي الإدراك ، التقييم ، التجديد ، التصديق ، والتطبيق ، ويقدم هذا المقال نبذة موسعة حول كل جزء من الأجزاء الخمسة ويمكن للقراء الحصول على نسخة الكترونية من الدليل الكامل من موقع GAO على الشبكة الدولية على عنوان الانترنيت التالي:
http : // www . gao . gov / ,or by writing to GAO , Room 7806 Washington , D.C 20548 USA.

الإدراك

الإدراك هو الخطوة الحاسمة الأولى . فهنالك العديد من الناس ممن سمعوا عن مشكلة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠، ولكنهم حتى الآن لا يدركون بشكل كامل ما هي تلك المشكلة وما سبب الاهتمام بها . وهذه الخطوة هي أمر ملح بالنسبة لموظفي الوكالات . وهي المرحلة التي يتم خلالها تحديد من هي المنظمة المسؤولة , ضمن الوكالة , عن المبادرة إلى حل المشكلة . وعلى ضابط المعلومات المسؤول إجراء المشاورات مع فريق عمل المشروع من اجل اختيار المنهج العملي الملائم لحل المشكلة ، وان يتفحص مصادر المعلومات الحالية ، والبنية التحتية الإدارية ، وان يوفر الموارد المطلوبة.

وخلال هذه المرحلة ، يجب أن تركز الوكالات جهودها على التعريف بـ مشكلة عام (٢٠٠٠) ، وتأثيراتها المحتملة ، وان تقيم كفاءة قدرات إدارة البرنامج ، وان تطور الاستراتيجية وتنشأ مجلسا إداريا تنفيذيا ، وتعين مديرا للبرنامج ، وتنشأ مكتبا للبرنامج .

التقييم

قد لا تملك الوكالات الفدرالية الموارد ، أو المهارات ، أو الوقت الكافي لتحويل أو استبدال أنظمتها المعلوماتية وعلى الوكالات أن تحدد ما يلي :-

- ما هي الأنظمة التي تعتبر هامة بالنسبة للوظيفة و التي يجب تحويلها أو استبدالها .
- ما هي الأنظمة التي تدعم عمليات ضرورية والتي يجب تحويلها أو استبدالها .
- ما هي الأنظمة التي تدعم عمليات ضرورية والتي يمكن تأجيل اصلاحها أو تعديلها .

أن مشكلة عام ٢٠٠٠ هي ليست مجرد مشكلة تكنولوجيا معلومات ، بل هي مشكلة أعمال بشكل عام . وعليه ، فإن عملية تحديد وتصنيف أنظمة المعلومات يجب أن لا تقتصر فقط على مخزون المؤسسة البسيط من الخطط والبرامج ، بل

يجب أن تشتمل على تقييمات أثر تعطل أنظمة المعلومات على إجراءات ومجالات العمل الرئيسية للوكالة . ويجب أن يشمل التقييم أيضا الأنظمة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والتي تعمل خارج نطاق موارد المعلومات التقليدية بما في ذلك أنظمة البنية التحتية ومقاسم التلفونات .

التجديد

تتعلق هذه المرحلة بإجراء تغييرات حقيقية ، سواء إلغاء ، أو تحويل أو استبدال الأجهزة والبرامج ، بالإضافة إلى توثيق هذه التغييرات . وفي جميع الحالات فمن الضروري دراسة الاعتمادية المتداخلة المعقدة بين الأنظمة والبرامج . ويجب أن تكون جميع التغييرات متوافقة على مستوى الوكالة ككل ، ويجب أن تكون المعلومات بشأن التغييرات واضحة للمستخدمين .

وبالإضافة إلى تحويل تطبيقات معنية و تحويل مكونات الأنظمة ذات العلاقة ، فانه يتعين على الوكالات أيضا أن توثق التغييرات المتعلقة بالأنظمة والبرامج ، وان تعالج القضايا المتعلقة بتبادل المعلومات ، وان تتابع وتقيس عمليات التجديد.

المصادقة

قد تحتاج المؤسسات إلى ما يقارب السنة حتى تتمكن من استكمال عملية المصادقة ، وقد تستهلك حوالي نصف موازنة وموارد برامج عام ٢٠٠٠ . والسبب في ذلك يعود إلى العلاقة المتداخلة والمعقدة بين البرامج التطبيقية ، وقواعد البيانات ، وأنظمة التشغيل . وهنا لابد من توضيح لماذا تعتبر مرحلتي الاختبار والمصادقة هامتين جدا : حيث انها الطريقة الوحيدة لضمان أن التغييرات المتوقع لها النجاح قد نجحت بالفعل ، ومن المهم بالنسبة للوكالات أن تتأكد بأن إجراءات الفحص التي نفذتها هي بمستوى هذا التحدي ، وان نتائجها موثوقة .
وخلال هذه المرحلة ، يجب على الوكالات أن تطور وتوثق خطط وجداول اختبارات، وان تطور استراتيجية لاختبار الأنظمة المعدلة من قبل متعهد خارجي ، وان تنفذ التسهيلات الخاصة باختبار التوافق مع عام (٢٠٠٠) ، وتقوم بإجراء فحوصات للأنظمة ، وان تحدد كذلك وتجمع وتستخدم قياسات الاختبار التي تمكنها من تنفيذ عملية المصادقة .

التطبيق

إن تطبيق أنظمة التوافق مع عام ٢٠٠٠ ومكوناتها يحتاج إلى دمج شامل وفحوصات للقبول لضمان أن جميع المكونات تعمل كما يجب في بيئة تشغيلية تضم أنواعا مختلفة من الأنظمة . وبالإضافة إلى ذلك وطالما انه سوف لن يتم تحويل أو استبدال جميع عناصر النظام في نفس الوقت فربما تعاملت الوكالات ولفترة من الزمن مع خليط من أنظمة التطابق واللاتطابق . ولتخفيض المخاطر عند تحويل أو استبدال الأنظمة فقد يكون من الحكمة بالنسبة للوكالات أن تعمل ضمن خطين متوازيين بالنسبة لبعض الأنظمة – أي أن تستخدم الأنظمة الجديدة والأنظمة القديمة جنبا إلى جنب وفي نفس الوقت ، ومن الممكن أن يستمر استخدام هذا الأسلوب كأسلوب حماية من الفشل ، إلى أن يتضح بأن جميع التغييرات تعمل بشكل صحيح .

وأثناء هذه المرحلة يجب على الوكالات أن تحدد البيئة والإجراءات التي ينبغي اتباعها خلال مرحلة الانتقال إلى الأنظمة الجديدة ، وان تحدد جداول زمنية للتنفيذ ، وتحل القضايا المتعلقة بتبادل البيانات داخل الوكالة ، وتعالج مشاكل قواعد البيانات ، وتستكمل اختبارات القبول ، وتضع خطط للطوارئ ، وتحدث أو تعد خطط للتعافي من كارثة عام ٢٠٠٠ .

خلاصة

تشكل عملية تحويل التاريخ لعام ٢٠٠٠ تحد عالمي بالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات .وعلى كل هيئة سواء كانت عامة أو خاصة أن تضمن بان أنظمتها تتطابق بشكل كامل مع عام ٢٠٠٠ قبل تاريخ ٣١ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٩ . ومع أن مشكلة عام ٢٠٠٠ هي ليست فنية ، إلا أنها في الحقيقة كبيرة ومعقدة . وبالنسبة للعديد من الوكالات فان برنامج التحويل إلى عام ٢٠٠٠ سيكون اكبر مشروع أدير ونفذ حتى الآن من قبل دوائر إدارة مصادر المعلومات .
وفي حين أن مشكلة عام ٢٠٠٠ هي مشكلة خطيرة ، ومن الممكن أن تشكل أزمة بالنسبة لأي هيئة أخفقت في التعامل معها بشكل حاسم ، إلا أنها تعتبر مشكلة قابلة للمعالجة . وسوف تحتاج معالجتها إلى جهد كبير وشاق ، ولكن لابد من القيام به . وهنالك الكثير مما يجب عمله ، والوقت المناسب للبدء هو الآن . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد ويلمسين او السيد فرانكلين عن طريق البريد الالكتروني على العنوان التالي<Willemssemj.aimd @gao.gov:>
أو <franklinw.aimd@gao.gov> أو عن طريق الكتابة إلى AIMD,US.
General Accounting Office ,Washington D.C 20548
USA .

نبذة رقابية: الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الكاميرون

بقلم ميكولو موفندو الين اوليفر ، مراقب حكومي ، نائب رئيس قسم .

مع حلول العقد الثالث على تأسيسه المتين ، والجمع بين خبرته المجربة على المستوى الوطني وانفتاحه الجديد على التعاون الفني الدولي ، اصبح الجهاز الاعلى للرقابة للكاميرون على مفترق طرق ، فإطار عمله المؤسسي والتشغيلي الحالي يقدم بعض الضمانات ويقترح بعض الأمور فيما يتعلق بالمستقبل .

التطور التاريخي

قبل الاستقلال (قبل عام ١٩٦٠)

لقد أنشئت المؤسسات الرقابية ، قبل حصول الكاميرون على استقلالها ، بناء على التأثير الفرنسي -البريطاني المزدوج مما عكس تردد صانعي القرار في الاختيار ما بين النظام القضائي والنظام الاداري للرقابة العامة . وكانت محكمة الرقابة الفرنسية في شرق الكاميرون الفرنسي سابقا ، تقوم بتدقيق الحسابات، في حين كانت مديرية شؤون التفتيش الإداري (IAA) والتي أنشئت في عام ١٩٣٧ تقوم بتنفيذ أعمال الرقابة الإدارية على الحكومة . وفي غرب الكاميرون الإنجليزي حلت الخدمة الرقابية التي انشأت عام ١٩٥٤، محل الخدمة الرقابية للمنطقة الغربية لنيجيريا البريطانية، للقيام بمهمة الرقابة على الأموال العامة .

بعد الاستقلال (بعد عام ١٩٦٠)

في عام ١٩٦١ تولت محكمة المراجعة بشرق الكاميرون ، التي كانت حديثة النشأة آنذاك، الأعمال الرقابية التي كانت تقوم بها محكمة الرقابة الفرنسية على الحسابات العامة، وفي عام ١٩٦٢ ، تم انشاء محكمة الرقابة الفدرالية لتدقيق حسابات الحكومة الفدرالية، ولكي تتولى أيضا بعض الصلاحيات القضائية على إدارة المال العام . ومن اجل تدعيم الموقف فقد تم في عام ١٩٦٢ أيضا إنشاء خدمة الرقابة والتفتيش ، والتي تماثل الرقابة العليا للدولة في الوقت الحاضر ، لتراقب أعمال الخدمات الفدرالية والشركات العامة وشبه العامة .

وبعد ذلك أعيدت تسمية هذه الهيئة في عام ١٩٦٤ لتحمل اسم المديرية العامة للرقابة ، وأعيدت تسميتها مرة أخرى في عام ١٩٦٦ لتحمل اسم المديرية العامة لرقابة الدولة .

إن إنشاء مؤسستين رقابيتين ما هو إلا مؤشر على وجود "منافسة مؤسسية" ومما يؤكد ذلك التحديد غير الدقيق للجهاز الأعلى للرقابة والتداخل الوظيفي بين الصلاحية القضائية لمحكمة الرقابة الفدرالية من ناحية والخدمة الادارية للمديرية العامة لرقابة الدولة من ناحية أخرى . وقد تغير هذا الوضع في عام ١٩٦٩ بعد تحول المديرية العامة لرقابة الدولة إلى المراقبة العامة للدولة والتخلي عن محكمة الرقابة الفدرالية ومحكمة رقابة شرق الكاميرون ورقابة غرب الكاميرون . وقد أرسى ذلك فترة طويلة من الوحدة المؤسسية التي انتهت بعد التعديل الدستوري الأخير في عام١٩٩٦ ، والأدوات القانونية الصادرة بمقتضاه في عام ١٩٩٧ ، والمتعلقة بالرقابة على الاموال العامة في الكاميرون .

اطار العمل التشريعي الحالي

لقد أعاد الدستور المعدل الذي اجري في كانون الثاني عام ١٩٩٦ تنظيم الاختصاص القانوني ، حيث تقوم المحكمة العليا للرقابة وحدها بمهمة الرقابة على النواحي المالية للأجهزة العامة والحكومية للدولة ، في حين يبقى مكتب الرقابة العليا للدولة الجهاز الأعلى للرقابة . وفي المرسوم الحكومي الصادر بتاريخ ٥ آذار مارس ١٩٩٧ ، وفي أحد النصوص المساعدة ، حددت الأدوات القانونية هيكلة ووظائف الجهاز الأعلى للرقابة بهدف تعديل هيكلته ووظائفه وفقا لمعايير الانتوساي .

التنظيم

يتم تعيين رئيس الجهاز ، الوزير المفوض لدى رئاسة الجمهورية والمسؤول عن الرقابة العليا للدولة ، من قبل رئيس الجمهورية . ويساعده مباشرة منسق عام مسؤول عن التنسيق والإشراف على الوحدات الفنية (الاقسام، والشعب، والمديريات) بالإضافة إلى أنشطة التدقيق والأنشطة الأخرى . ومن اجل ضمان الشفافية والمصداقية ، تم إنشاء وحدة للرقابة الداخلية برئاسة مراقب من ذوي الوظائف العليا، لكي تقوم بمهمة الرقابة على إدارة الجهاز الأعلى للرقابة نفسه . وتم أيضا إنشاء وحدة متخصصة لشؤون تدريب المدققين والتعاون الدولي من اجل تحقيق مخرجات افضل للجوانب المختلفة لأنشطة الجهاز الأعلى للرقابة، وتفعيل معايير الرقابة والتقنيات ضمن الجهاز الاعلى للرقابة .

الصلاحيات

وبموجب التشريع الجديد بقي الجهاز الاعلى للرقابة مرتبط من الناحية التنظيمية برئاسة الجمهورية ولكنه احتفظ باستقلاليته في العمل . وهو يملك الصلاحيات التي تمكنه من إجراء الرقابة على جميع الوزارات، المجالس ، والمناطق بالاضافة الى الشركات العامة وشبه العامة . ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتنفيذ فحوصات المطابقة ، والتدقيق المالي ، ورقابة الأداء ، ورقابة البيئة . ويقوم كذلك بإجراء تقييم للبرامج ، ويحقق في أعمال الفساد .

كما أن إجراءات التدقيق واعداد التقارير الرقابية تتفق بحزم مع مبادئ الدليل المقنع ، والاستقلالية عن الأجهزة الخاضعة للرقابة ، والأهلية ، والمثابرة ، والأهمية النسبية. وتمت كذلك إعادة تنظيم وحدة الرقابة ، وتم إيلاء عناية اكبر لاوراق العمل ، حيث أصبحت كل ملحوظة في التقرير تضم التوصية الخاصة بها .

وقد منح فريق عمل الجهاز الأعلى للرقابة الصلاحية الكاملة في الحصول على المعلومات والوثائق من الهيئات الخاضعة للرقابة ، واصبح بإمكانهم أيضا اتخاذ أو اقتراح إجراءات وقائية في حالة اكتشافهم لمخالفات كبيرة . ومن بين تلك الإجراءات إيقاف السلطات المخالفة عن العمل ، تجميد الحسابات في البنوك ، وطلب المساعدة من الأجهزة القانونية والنظامية ، تقييد التحركات أو منع الأفراد من مغادرة الدولة وابلاغ السلطات القضائية من اجل اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة .

إعداد التقارير

يتم ارسال الملاحظات المتضمنة في التقرير الرقابي للجهاز الاعلى للرقابة الى الهيئة الخاضعة للرقابة والى رئيس الجمهورية . الأمر الذي يضمن تصويب جميع الأخطاء التي شملها التقرير. وفي الوقت ذاته ، فانه يمكن لأية جهة أخرى معنية بهذا التقرير أن تطلب نسخة منه . وفي السنوات الأخيرة تمكن الجهاز الاعلى للرقابة من استكمال الأعمال الرقابية التالية : ٩ أعمال رقابية خلال الأعوام ١٩٩٣- ١٩٩٤ ، ١٢ عملا رقابيا خلال الأعوام ١٩٩٤- ١٩٩٥ ، ٧ أعمال رقابية خلال الأعوام ١٩٩٥- ١٩٩٦ . وفي الوقت الحالي ، هنالك ٨ أعمال رقابية أنجزت أو لاتزال تحت الإنجاز .

والجهاز الأعلى للرقابة هو الآن مسؤول أيضا عن متابعة أعماله الرقابية . وقد يقوم ببعض المهام التقييمية الخاصة للتأكد من تطبيق التوصيات المتضمنة في التقارير . وتم إنشاء هيئة خاصة ألحقت بالجهاز الأعلى للرقابة لمحاسبة المسؤولين العامين ، ومن الممكن أن تحول القضايا إلى المجلس التأديبي التابع للموازنة والمالية .

فريق العمل

ومن اجل تنفيذ مهامه ، وإحراز مخرجات عالية المستوى، وسليمة من الناحية الفنية، ضمن النهج الحالي للديموقراطية والعولمه ، فقد أولى الجهاز الأعلى للرقابة عناية كبيرة لعملية اختيار موظفيه . وفي الوقت الحالي يعمل لدى الجهاز الاعلى للرقابة (٨٠) مدققاً وحوالي (٥٠) موظفاً إداريا . وقد يستعين الجهاز الأعلى للرقابة أيضا بخبرات خارجية في تنفيذ بعض الأعمال الرقابية الخاصة التي تحتاج إلى مهارات خاصة .

ويتم اختيار المدققين من مختلف فروع العلم وذلك من اجل توفير مهارات مفيدة، ومتنوعة ، وشاملة ضمن الجهاز ، وفي هذا الجانب ، فانه يتوفر لدى الجهاز الأعلى للرقابة فريق عمل محاسبي ومالي مؤهل ، وعدد من المحامين (يشكلون اكثر من نصف عدد الموظفين) ، ومعلمين وخبراء في مجال الحاسوب ، ومهندسون مدنيون الخ .
وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نصف عدد الموظفين على الاقل يأتون من المعهد الوطني للحكم والإدارة ، أما البقية فهم كبار الموظفين المدنيين المؤهلين ، وخريجو كليات الحقوق والمحاسبة.

التطلعات المستقبلية

من بين المجالات التي تلقى اهتماما كبيرا في الوقت الحالي هو مجال الحوسبه للجهاز الاعلى للرقابة . وبهذا الصدد تمت صياغة مسودة خطة رئيسية .ففي الوقت الحالي يوجد لدى الجهاز الاعلى للرقابة عشرة اجهزة حاسوب مجهزة ببرامج مثل برنامج ورد واكسل ، وبور بوينت والذي ثبتت فاعليته في تنفيذ الأعمال الرقابية . وتهدف خطة السنوات الخمس الطويلة الأمد إلى ما يلي :-

- توفير جهاز حاسوب صغير لكل خمسة مدققين .
- توفير جهاز حاسوب صغير متنقل لكل فريق عمل رقابي .
- تركيب شبكة داخلية لربط جميع الاقسام داخل الجهاز الأعلى للرقابة .
- انشاء مركز حاسوب يضم (١٥) وحدة للتدريب والاستشارة .
- وربط الجهاز الاعلى للرقابة بشبكة الانترنت وانشاء صفحة محلية .

وهنالك تحد آخر يواجه الجهاز الأعلى للرقابة وهو الحاجة لان تقدم الحكومة تحديد أوضح للعلاقة التشريعية بين الجهاز الاعلى للرقابة والمحكمة العليا (وهي الجهة المسؤولة عن محاكمة المحاسبين العامين) وذلك من اجل توفير ظروف افضل ، وتحسين النوعية، وضمان الاستقرار القانوني الذي يساعد على تعزيز الثقة والمصداقية والفاعلية .
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

508, yaounde , Cameroon , Facsimile:
237-23-44-03 .

منشورات جديدة

تقوم المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة (CCAF) بإجراء البحوث وتوفير التدريب من اجل بناء مساءلة اعظم ودعم الحكومة. ولتحقيق هذه الغاية ، اصدرت المؤسسة مؤخراً كتابا بعنوان " معلومات بشأن الادارة : استراتيجيات لتحقيق النجاح " ويتوفر لدى المؤسسة أيضا أشرطة الفيديو والقوائم التحليلية المتعلقة بموضوع الكتاب .

وبالتنويه إلى ما تواجهه الأجهزة العامة من انخفاض متزايد في التمويل ، فقد أشارت مقدمة الكتاب إلى " أن الأداء الضعيف من قبل المؤسسات العامة قد اصبح تأثيره اقل وان العامل الأكبر في فعالية الادارة له علاقة بالمعلومات . وبعد ذلك قدم الكتاب دليلا عمليا حول كيفية حصول الهيئات الحاكمة على المعلومات وكيفية استخدامها لتلك المعلومات – وقدم النصح أيضا بشأن ما يمكن استخدامه كأساس لتطوير المعايير لأنظمة معلومات الرقابة على القطاع العام . وقد أشار الكتاب إلى أهمية المعلومات ، وحدد ما هي نوعية المعلومات التي يتعين على الهيئات الحاكمة أن تحصل عليها، واستعرض أدوات تقييم جودة وفائدة المعلومات الحالية . وشرح الظروف والاستراتيجيات الملائمة لتحسين نوعية المعلومات .

وهذه الوثيقة مثلها مثل معظم وثائق المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة ، متوفرة باللغة الانجليزية والفرنسية تحت عنوان (Information en matiere de gouverne-Strategies de reussite) وقد صدر عن المؤسسة مؤخراً العديد من المنتجات باللغات الإسبانية، والكاتلونية ، والبرتغالية .

و للحصول على مزيد من المعلومات حول المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة وطلب وثائق، ومنتجات الفيديو والادوات الاخرى ، يرجى الاتصال على العنوان التالي:-

CCAF-FCVI Inc, 55Murray street , Suite 210, Ottawa, Ontario , Canada K1N 5M3 Facsimile: (613) 241-6900, email : <ccaf @ istar.ca> .

*****

في نيسان /ابريل ١٩٩٧ ، بدأ المكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة (NAO) فى تنفيذ سلسلة جديدة من النشرات التي توفر الأدلة التفصيلية حول تنفيذ رقابة مردود القيمة النقدية (VFM) . وقد اشتملت السلسلة على كتيب حول رقابة مردود القيمة النقدية ، وكتيبات تحت عناوين " وضع المقاييس " ، " مجموعات التعديل " ، " اختيار الفائزين " ودليل حول " اختيار دراسات مردود القيمة النقدية ، وتحديد موعد الجمع والتحليل والتقديم : استخدام برامج الحاسوب كأداة مساعدة " .

وتبدأ هذه الكتب بمقدمة تبين سبب اعداد هذا الدليل ، وتشرح كيفية استخدامه ، وقد دعم كل كتاب بالصور والرسوم البيانية والأمثلة التي تدعم النص الصريح والواضح . وقد تم إبراز الموضوعات الرئيسية بشكل ملائم ، واشتمل كتاب "مجموعات التعديل " على دليل مرجعي منفصل. وفي حين أن مثل تلك الكتب قد صممت لتكون ادوات في المكتب الوطني للرقابة ، الا انها من الممكن ان تكون مراجع مفيدة بالنسبة لأي جهاز أعلى للرقابة يقوم بتنفيذ رقابة مردود القيمة النقدية.

وللحصول على نسخة من تلك النشرات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Information Centre, National Audit office, 157-197Buckingham,PalaceRoad,Victoria, London SWIW 9SP< United Kingdom .

*****

الاتحاد المالي الدولي للإدارة المالية الحكومية(ICGFM) هو الهيئة العالمية التي تجمع معا خبراء في جميع مجالات الإدارة المالية الحكومية ومن مختلف دول العالم . وتشجع تبادل المعلومات بين ممثلين من منظمات ودول وثقافات مختلفة ، وقد تكون بعض منتجات الاتحاد موضع اهتمام بالنسبة لبعض قراء المجلة .

وتقدم الدورية الخاصة بالدين العام أوراق موجزة حول أهم قضايا الساعة . وقد اشتمل العدد الأخير وهو العدد الأول من المجلد الثامن لعام ١٩٩٧ ، على مقالات تناولت طرق مكافحة الغش والفساد في الحكومة وتضمنت أيضا مجموعه من الملاحظات من قبل مجموعة من المحللين بما فيهم

مدققين ومدراء في وكالات المساعدات التنموية ، والبنـــوك ومستشارو السياسة العامة .

ويعقد الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية اجتماعا شهريا في واشنطن ، كما أن النشرة الخاصة بوقائع عمل المؤتمـــر الدولي للادارة المالية لعام ١٩٩٦ ، الذي انعقد في واشـــنطن أصبحت الآن جاهزة . وقد اشتملت الملحوظات المتضمنـــه في هذا العدد على موضوعات مختلفة من بينها : الرقابـــة الداخلية في البنك الدولي – تطبيق القرارات الدولية المتعلقـــة بغسيل الأموال – الاتجاهات الحالية بشأن الغش الدولـــي – اتجاهات الإصلاح المالي الحكومي في أمريكا اللاتينيه فـــي التسعينات – الإدارة المالية الموحدة في الحكومة الســـويدية– مفاهيم متغيرة في أنظمة الرقابة الإداريـــة، وبعـــض الآراء حول العملاء – تطوير تايبي كمركز مالي اقليمي – تحديـــث مكتب المراقب العام الفـــنزويلي – و"معوقـــات فـــي تنفيـــذ الأنظمة الجديدة : إن لم يقف أحد في طريقك فالسبب هـــو انك لم تذهب الى أي مكان" .

وفيما يتعلق بتطبيق ادوات جديده فقد اصدر الاتحاد الدولـــي للادارة المالية الحكومية مؤخرا تقـــارير وقـــائع جلســـات المؤتمر السنوي الحادي عشر للاتحاد الدولي للادارة الماليـــة الحكومية على شريط ممغنط . ويحتوي الشريط ومن خـــلال برمجية (ASCI) السهلة التحويـــل ، نصـــوص الخطابـــات والمناقشات العامة التي جـــرت حـــول موضـــوع المؤتمـــر "الإدارة المالية الجيدة عنصر هام في تفعيل دور الحكومـــة: عام ٢٠٠٠ وما بعده" (ولمزيد من التفصيلات حول المؤتمـــو والمتحدثين يمكن الرجوع الى عدد كانون ثاني/ ينـــاير١٩٩٧ من هذه المجلة .

ويمكن الحصول على معلومات حول الاتحاد الدولي لـــلادارة المالية الحكومية عن طريق الاتصال بالســـكرتارية العامـــة للاتحاد الدولى للادارة الماليـــة الحكوميـــة علـــى العنـــوان التالي:–

The International Consortium on Governmental Financial Management , P.O Box 8665, Silver Spring , MD 20907 , USA, Facsimile : (301)681-8620 e-mail: <icgfm @ erols. Com>

الانكوساي السادس عشر

الارغواي ٩٨

نشرة أخبار موجزة

أعلنت اللجنة المنظمة لمؤتمر الانتوساي السادس عشر بأن الأوراق الرئيسية للموضوع IA والموضوع IB قد أرسلت إلى جميع أعضاء الانتوساي خلال شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايوعام ١٩٩٧ . وقد ترجمت الأوراق التي أعدت من قبل الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا والولايات المتحدة إلى خمس لغات رسمية، وسوف تشكل هذه الأوراق القاعدة للأوراق القطرية التي ستعدها الأجهزة العليا للرقابة حول موضوع الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهما . وقد تمت دعوة الأجهزة العليا إلى تقديم أوراق قطرية وإرسالها إلى الأرغواي خلال الأول من أيلول /سبتمبر من عام ١٩٩٧. وينبغي أن ترسل الأوراق على العنوان التالي:-

SAI

Tribunal de Cuentas de la Republica, Juan Carlos Gomez 1324, Montevideo, Urguay (E-mail tribinic @ adinet .com.uy; fax598-2-96-75-07; Telephone : 598-2-96-75-03

وتقوم اللجنة حاليا باستكمال الترتيبات الأخرى المتعلقة بالمؤتمر والذي ستجري أحداثه في مونتيفيديو خلال ٧- ١٤ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ . وقد تم إرسال جدول العمل المؤقت، وبرنامج تفصيلي ، بما في ذلك تفصيلات حول خطط مناقشة الموضوعات إلى السكرتارية العامة للانتوساي ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال باللجنة المنظمة على العنوان المذكور .

وتقوم اللجنة أيضا باستكمال الخطط المتعلقة بالاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي للانتوساي المقرر عقده خلال ٩-١٢ تشرين ثاني نوفمبر ١٩٩٧ في مونتيفيديو . وسوف ترسل الدعوات ونماذج التسجيل إلى المجلس والى المراقبين خلال وقت قريب .

اجتماع لجنة الدين العام

اجتمعت لجنة الدين العام للانتوساي في ميامي خلال الفترة ١٢- ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٧ . وقد رحب السيد جافيير كاستيلو ، رئيس اللجنة، المراقب العام للمكسيك ، بممثلي الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأرجنتين ، وكندا ، والمكسيك ، والبرتغال ، وروسيا ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مع ترحيب خاص بوفد روسيا كعضو جديد في اللجنة . وقد أعلن خلال الاجتماع عن إصدار وتوزيع آخر إنتاج للجنة وهو " دليل بشأن تعريف الدين العام والإفصاح عنه" . وقد لوحظ بأن النشرة قد حظيت باهتمام كبير من قبل أعضاء الانتوساى والمجتمع الدولي بشكل عام .

ولغايات التقرير إلى اجتماع شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، للمجلس التنفيذي للانتوساي ، فقد ركزت اللجنة اهتمامها على خطة عملها والجدول الزمني المتعلق بإصدار منتجاتها القادمة . وبدأت اللجنة كذلك بالتفكير بدورها كمقرر لموضوع فرعي في مؤتمر الانتوساي لعام ١٩٩٨، وبالتحديد كيف يمكن أن تسهم أعمال اللجنة في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهما، الموضوع الذي سيبحثه المؤتمر . وضمن هذا السياق ، فقد اقترح بان الحالات التي اكتشف فيها فساد في الدين العام من الممكن أن تكون ذات اهتمام بالنسبة للمشاركين في المؤتمر. وقد ناشد رئيس اللجنة الأعضاء الاستمرار في التفكير بتلك المسألة والتي ستتم مناقشتها بمزيد من التوسع خلال اجتماع اللجنة القادم في نهاية عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى التخطيط لدورها خلال مؤتمر عام ١٩٩٨ فقد قضت اللجنة معظم وقتها في ميامي في مناقشة مشروعاتها الأربعة الرئيسة وهي تخطيط ورقابة الدين العام ، والمطلوبات الطارئة، ورقابة الأداء للدين العام، وقياس الدين العام .

وفي ختام الاجتماع ، خصصت اللجنة مدة من الوقت لمناقشة خططها المتعلقة بإصدار وتسويق وتوزيع منتجاتها،

وقد تمت الإشارة إلى ماواجهته اللجنة في الماضي من صعوبات في الحصول على المعلومات من الأجهزة العليا للرقابة دون تحميلهم أعباء تعبئة الاستبيانات . وبالإضافة إلى ذلك فقد تحملت اللجنة مسؤولية ترجمة وطباعة وتوزيع منتجاتها . أما قضايا الترجمة فقد تم بحثها بالنسبة لترجمة منتجات اللجنة إلى اللغات الإنجليزية، والفرنسيه، والاسبانية و لكن ليس إلى اللغتين الألمانية أو العربية . وقد اتفق أعضاء اللجنة على الاستمرار في النشر في تلك اللغات الثلاث المعتمدة لدى اللجنة ، وان تتم الترجمة إلى اللغتين العربية والإنجليزية بمساهمة الأجهزة العليا للرقابة التي تملك المهارات اللغوية في هاتين اللغتين .

ولمزيد من المعلومات يرجي الاتصال على العنوان التالي:_
Mr. Javier. Castillo ayala, Contador Mayor del Hacienda,Av.Coyoacan No. 1501 , CaldeValle, Delegacion Benito Juarez, Mexico 03100,D.F.

ندوات التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الانتوساي

لقد حقق البرنامج الإقليمي الطويل الأمد للانتوساي تقدما كبيرا في السنة الأولى من تأسيسه ، وقد حوى العدد الصادر في شهر كانون ثاني/ يناير ١٩٧٧ من هذه المجلة مقالا بقلم السيد ايفان جوديت تحت عنوان " البرنامج التدريبي الطويل الأمد للانتوساي) . والذي من خلاله قدم نبذة حول برنامج السنوات الخمس الذي ابتدأ في عام ١٩٦٦ . ومنذ صدور ذلك المقال ، عقدت عدة ندوات في التخطيط الاستراتيجي الإقليمي من خلال منظمة الأربوساي، والأفروساي /فرنسى والكاروساي . وتظهر الصور التالية مشاركون ومنظمون في الندوات الثلاث التي عقدت في كل من مصر، الكاميرون ، وولاية كيتس / نيفس ، على التوالي .

شارك في ندوة التخطيط الاستراتيجي للكاروساي /أي دي اي ممثلون عن تسعة عشرة جهازا أعلى للرقابة والتي عقدت خلال الفترة من ٢٨ نيسان/ ابريل حتى ٢ايار/ مايو،١٩٩٧ ، في باستير وولاية كيتس . ويبدو في الصورة مشاركون في إحدى المجموعات النقاشية العشرة المنظمة حول موضوعات مثل البنية التحتية التدريبية ، إرشادات بشأن التدريب ، وخطط تدريبية إقليمية ، والاحتياجات التدريبية الاقليمية . وقد ناقش المشاركون وتبنوا التوصيات بشان تلك القضايا والقضايا الأخرى التي تؤلف معا خطة البرنامج الإقليمي الطويل الأمد .

كانت القاهرة العاصمة المصرية مسرحا لوقائع ندوة التخطيط الاستراتيجي التي عقدت خلال الفترة من ٢٧ /١١ إلى ٣١/١١ /١٩٩٧ ، والتي شارك فيها سبعة عشرة جهازا اعلى للرقابة من خلال ٣٣ ممثلا ، بما فيهم رؤساء ١١ جهازا أعلى للرقابة ، وسبعة نواب رؤساء و١٥ مستشارا ، وقد بدأ ت خطة البرنامج التدريبي الطويل الأمد للانتوساي تأخذ شكلها من خلال المناقشات والقرارات العديدة التي تم التوصل إليها في ختام الندوة بما في ذلك مكان وموعد العقاد الندوتين القادمتين .
المسؤولين من ١٣ جهازا اعلى للرقابة للدول الإفريقية ا

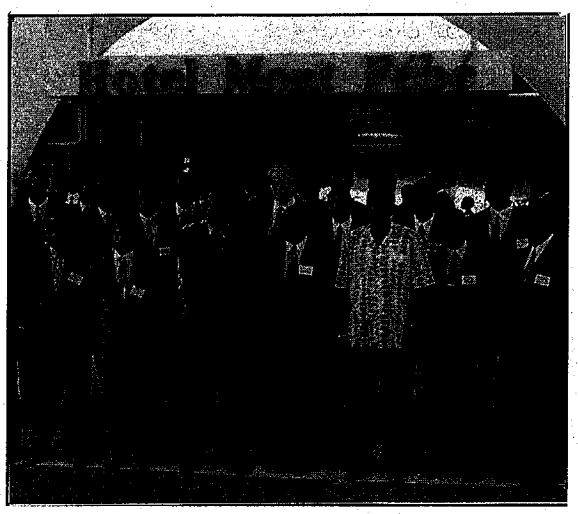

عقدت ندوة التخطيط الاستراتيجي للدول الافريقية الناطقة بالفرنسية في باوندىالكاميرون خلال الفترة من ٢٤-٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ . وقد حضرها ٢٥ من كبار المسؤولين من ١٣ جهازا اعلى للرقابة للدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، وقد قدم الجهاز الأعلى للرقابة للكاميرون، الذي استضاف الندوة بكفاءة متميزة، الاحتياجات الكاملة من الترجمة. و تمكن المشاركون من التوصل إلى عدد من القرارات التي توفر القاعدة للبنية التحتية التدريبية وخطة التدريب الإقليمي الطويل الأمد .

وقد نظمت ندوات التخطيط الاستراتيجي لرؤساء ونواب رؤساء الأجهزة العليا للرقابة ، ووفرت منتدى لمناقشة واقرار أهداف البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد، والبنيه التحتيه التدريبية الإقليمية ، وأساليب تنفيذ البرامج وكذلك تأمين الالتزام والدعم للبرنامج من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة . وقد تشكلت الندوات من عشرة مجموعات نقاشية صغيرة منظمة بهدف تحقيق اتفاق إقليمي. وفي كل ندوة أظهرت الوفود مستوى عاليا من النشاط والحماس للعملية. وقد صدر عن الندوة عدد من القرارات التي تم اعتمادها والموافقة عليها.

لقد وفرت تلك الندوات القاعدة لانشطة لاحقة للبرنامج الإقليمي الطويل الأمد مثل ندوة تصميم وتطوير البرامج التي عقدت لمدة ثمانية أسابيع ، والتي تبعتها ندوة تدريب المدربين التي استمرت لمدة أربعة أسابيع . وباستمرار انعقاد هذه الندوات سوف تستمر اللجنة بتوفير التغطية لتلك الندوات، ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:ـ

IDI at: 240 Sparks Street , Ottawa
Ontario KIA OG6, Canada

اجتماع لجنة الرقابة على المعالجة الالكترونية للبيانات EDP

عقد الاجتماع السادس للجنة الرقابة على المعالجة الالكترونية للبيانات في لندن خلال الفترة من ٩-١٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٧ برئاسة السيد فان كليف شنغلو المراقب العام للهند. وشارك في الاجتماع الأجهزة العليا للرقابة لكل من البرازيل، وكندا ، وكولومبيا، وفرنسا ، والهند ، والسكرتارية العامة للانتوساي ، واليابان ، وكيريباتي ، والكويت ، وروسيا ، وسلوفينيا ، مملكة السويد ، وزمبابواي، وتم خلال الاجتماع مراجعة التقدم الذي طرأ على تنفيذ المشروعات المختلفة كجزء من خطة عمل اللجنة في مؤتمر الانكوساي الخامس عشر .

وفي اجتماعها المنعقد في لندن وافقت اللجنة على هيكلة وصيغة البرنامج التدريبي للانتوساي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات ، والذي طور كتسلسل منطقي للمنتج السابق للجنة " منهجية الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للانتوساي " ، ويتوقع أن يستكمل العمل في هذا البرنامج الإلكتروني الجديد في نهاية هذه السنة، وسيصبح في متناول مجموعات العمل السبعة الإقليمية لتقوم بتوزيعه واستخدامه ضمن مناطقها .

وتمت مناقشة نشرتين حاليتين للجنة هما " تكنولوجيا المعلومات " ودليل الرقابة على المعالجة الالكترونية للبيانات للانتوساي" ، وتم استكمال إعداد المحتويات الرئيسة للإصدار القادم لنشرة تكنولوجيا المعلومات ، واعداد هيكلة وصيغة للدليل القادم . وعلاوة على ذلك فقد ناقشت اللجنة إمكانية متابعة المنتج الآخر للجنة والذي تم توزيعه مؤخرا على جميع أعضاء الانتوساي وهو القائمة المرجعية للوثائق المتعلقة برقابة الأداء على تكنولوجيا المعلومات.
وتمت أيضا مناقشة خطط ندوة شهر أيار /مايو ١٩٩٨ المقرر عقدها في ستوكهولم حول رقابة الأداء وتكنولوجيا المعلومات . وقد تمت أيضا مناقشة مسألة إنجاز المشروعات المدرجة على جدول أعمال اجتماع لندن وهي الرقابة على المعالجة الالكترونية للبيانات ، والمكتب اللاورقي ، الرقابة في البيئة الالكترونية للعميل ، وأساليب رقابة الأداء في تحليل فعالية استخدام التكنولوجيا الجديدة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة .ومن الموضوعات البالغة الأهمية التي تمت مناقشتها من قبل اللجنة هي مشكلة عام ٢٠٠٠ ومضامينها الرقابية (انظر المقال في صفحة (١٤) من هذا العدد .
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:-
Comptroller and Auditor General ,10 Bahadur Shah Zafar Margy, New Delhi 110002 , India.

صحيفة اليوروساي

أصدرت المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (انتوساي) العدد الأول من صحيفة اليوروساي . وقد اشتمل عدد نيسان/ابريل١٩٩٧ من تلك النشرة الإقليمية على أخبار ومعلومات بلغات المنظمة الخمسة الانجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والروسية ، والإسبانية ، وقد ضمت افتتاحية العدد تقارير عن الاجتماع السادس عشر للمجلس التنفيذي لليوروساي المنعقد في لاهاى ، والإعلان عن نائب رئيس جديد لمحكمة الرقابة الفدرالية الألمانية هو الدكتور ديتر انجيلز ، والإعلان كذلك عن النشرات المختلفة للجهاز الأعلى للرقابة البولندي ونطاق العمل الموسع لمحكمة الرقابة النمساوية ولمزيد من المعلومات بشأن اليوروساي وصحيفتها يرجى الاتصال على العنوان التالي:-

General Secretariat Of EUROSAI,Fuencarral 81,28004 Madrid ,Spain.

عناوين البريد الألكتروني للأجهزة العليا للرقابة

تدعيما لاستراتيجية الاتصالات للانتوساي ، سوف يتم في كل عدد من المجلة نشر عناوين البريد الالكتروني / وعناوين الانترنيت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الانتوساي ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمة بعناوين الصفحات المحلية على شبكة المعلومات الدولية ويطلب من الأجهزة العليا للرقابة أن تعلم المجلة حال حصولها على هذه العناوين . إن العناوين المميزة بخط غامق هي عناوين جديدة .

الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (انتوساي)	<rh.into@magnet.at.;<http://www.intosai.magnet.at/intosai/>
المجلة الدولية للرقابة الحكومية	<75607.1051@ compuserve.com>
لجنة الانتوساي حول الرقابة البيئية	<http://www.rekenkamer.nl/ea>
الجهاز الأعلى للرقابة في استراليا	<agl @ anao . gov. au> and <http://www.anao.gov.au>
الجهاز الأعلى للرقابة في بنغلاديش	<saibd@citechco.net>
الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل	<sergiofa@tcu.gov.br>;and<http://www.tcu.gov.br>
الجهاز الأعلى للرقابة في كندا	<http://www.oag-bvg.gc.ca>
الجهاز الأعلى للرقابة في الصين	<cnao@public.east.cn.net>
الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا	<xcisnado@casapres.go.cr>
الجهاز الأعلى للرقابة في الدنيمارك	<FTRR@FTRR.DK>
الجهاز الأعلى للرقابة في السلفادور	<cdcr@es.com.sv>
الجهاز الأعلى للرقابة في استونيا	<rh.sao@netexpress.ee>
الجهاز الأعلى للرقابة في ألمانيا	<BRH-FFM@t-online.de>
الجهاز الأعلى للرقابة في هونغ كونغ	<audaes2@aud.gen.gov.hk> and<http://www.info.gov.hk/aud/>
الجهاز الأعلى للرقابة في الهند	<cag@giasdl01.vsnl.net.in>

الجهاز الأعلى للرقابة في ايرلندا	<webmaster@audgen.irlgov.ie>and<http://www. irlgov.ie/audgen>
الجهاز الأعلى للرقابة في اليابان	<kys00366@niftyserve.or.jp>
الجهاز الأعلى للرقابة في الاردن	<Audit-b@amra.nic.gov.jo>
الجهاز الأعلى للرقابة في كوريا	<gsw290@blue.nowcom.co.kr> <htpp://www.bai.go.kr>
الجهاز الأعلى للرقابة في ماليزيا	<jbaudit@po.jaring.my>
الجهاز الأعلى للرقابة في موريشيوس	<auditdep@bow.intnet.mu>
الجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك	<cmhsecrpart@compuserve.com.mx>
الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا	<BJZ@Rekenkamer.nl>
الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا	<http://www.netlink.co.nz/%7e.oag/home.htm>
الجهاز الأعلى للرقابة في نيكاراغوا	Continf@1bw.com.ni>
الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج	<intersec@sn.no>
الجهاز الأعلى للرقابة في عمان	<sages@gto.net.om>
الجهاز الأعلى للرقابة في الباكستان	<mohsin%auditgenpk@sdnpk.undp.org>
الجهاز الأعلى للرقابة في البرغواي	<director@astcgr.una.py>
الجهاز الأعلى للرقابة في البيرو	<DCI00@CONDOR.GOB.PE>
الجهاز الأعلى للرقابة في سنغافورة	<audgen@cs.gov.sg>and <http://www.gov.sg/ago>
الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفينيا	<anton.antoncic@racsod. sigov.mail.si>
الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا	<yvonne@agsa.co.za>
الجهاز الأعلى للرقابة في اسبانيا	<tribcuentas@adv.es>
الجهاز الأعلى للرقابة في سورينيم	<http://www.parbo.com>
الجهاز الأعلى للرقابة في السويد	<int@rrv.se>
الجهاز الأعلى للرقابة في تركيا	<saybsk3@turnet.net.tr>
الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة	<nao.@gtnet.gov.ukand <http://www.open.gov.uk/nao/9596arpn.htm>
الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية	Lehmanp@gao.govand <http://www.gao.gov>
الجهاز الأعلى للرقابة في فنزويلا	<102213.3237@compuserve.com>
الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية	<http:financenet.gov/icgfm.htm>
الاتحاد الدولي للمحاسبين	<http://www.ifac.org>

البرنامج الزمني لأحداث الانتوساي لعام ١٩٩٧/ ١٩٩٨

أيلول / سبتمبر	آب / أغسطس	تموز/ يوليو
اجتماع مجموعة عمل الخصخصة للانتوساي اسطنبول ، تركيا ١-٢ أيلول اجتماع لجنة رقابة البيئة للانتوساي تالين ، استونيا ٨-٩ أيلول اجتماع لجنة تقييم البرامج للانتوساي باريس ، فرنسا ١٢ أيلول مؤتمر لجنة معايير الرقابة الداخلية للانتوساي المجر ، بودابست ٢٢-٢٨ أيلول	ندوة تدريب المدربين افروساي/أي دي أي بريتوريا ، جنوب افريقيا ٤- ٢٩ آب /أغسطس	
كانون أول /ديسمبر اجتماع لجنة الدين العام للانتوساي لشبونة، البرتغال (التاريخ لم يحدد بعد)	**تشرين ثاني/نوفمبر** اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي منتيفيديو، الارغواي ٩-١٢ تشرين ثاني	**تشرين أول /اكتوبر** ندوة تصميم وتطوير البرامج القاهرة، مصر الاربوساي/أي دي أي ٥ تشرين أول -٢٨ تشرين ثاني مؤتمر الاسوساي جاكرتا ، اندونيسيا ٦-١١ تشرين اول
آذار/مارس لجنة التخطيط الاستراتيجي للاسوساي /أي دي أي (سوف يتم الإعلان عن الموعد والمكان)	**شباط /فبراير**	**كانون ثاني/يناير ١٩٩٨**
حزيران /يونيو اجتماع المجلس التنفيذي لليوروساي لشبونة، البرتغال ٢٣ حزيران ندوة اليوروساي لشبونة ، البرتغال ٢٤-٢٦ حزيران	**أيار/مايو**	**نيسان /ابريل**

ملحوظة رئيس لتحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .

INTOSAI

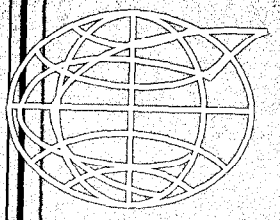

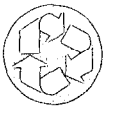

Printed on
Recylced Paper